كلية شط العرب الجامعة

قسم المحاسبة

المرحلة الأولى

المحاسبة المالية

الفصل الثاني

الاستاذ المساعد

الدكتور عبد الكريم عبد الغني

محاسبة 1

عمليات الأوراق التجارية

١/٩ : مقدمة:

يطلق اصطلاح الأوراق التجارية على مجموعة من وسائل الدفع، وهي بمثابة أوراق ذات أركان معينة وغير معلقة على شرط. وفي هذه الأوراق يتعهد المدين أو يقبل دفع مبلغ الدين عند الاطلاع أو عند الطلب في موعد محدد في الورقة. ويكون تعهد المدين للدائن نفسه أو لأى شخص آخر تكون الورقة التجارية في حيازته في تاريخ الاستحقاق.

يتم في هذا الفصل التعرف على أنواع الأوراق التجارية ومزاياها، والمعالجات المحاسبية المرتبطة بها.

٢/٩ : أنواع الأوراق التجارية:

قد تكون الأوراق التجارية شيك، أو كمبيالة، أو سند أذني. وفيما يلي شرح مختصر لطبيعة كل منها :

١/٢/٩ : الشيك :

وهو أمر كتابي غير مشروط من شخص له حساب جاري في بنك معين يطلب فيه من البنك المذكور بأن يدفع بمجرد الاطلاع مبلغ معين من المال أو لأمره هو او لحامله.

٢/٢/٩ : الكمبيالة :

وهي أمر كتابي غير معلق على شرط موجه من شخص الدائن إلى شخص آخر (المدين) بأن يدفع مبلغاً معيناً في تاريخ محدد أو عند الطلب،

وذلك لشخص معين أو لحامله. ومن هذا التعريف يتضح ان أطراف الكمبيالة ثلاثة هم:

- الساحب (الدائن).
- المسحوب عليه (المدين).
- المستفيد وقد يكون شخص آخر أو الساحب نفسه.

وتجدر الإشارة إلى أن الكمبيالة تعتبر ورقة تجارية بطبيعتها وتخضع لأحكام القانون التجارى بصرف النظر عن أشخاص المتعاملين فيها سواء كانوا تجاراً من عدمه وتعكس أهمية ذكر مقابل الوفاء في اثبات عدم صورية العملية موضع التعامل.

٣/٢/٩: السند الأذني :

وهو تعهد كتابي غير معلق على شرط صادر من شخص معين (المدين) إلى شخص أخر (الدائن) بأن يدفع له مبلغاً معينا من المال عند الطلب أو في تاريخ معين ومن هذا التعريف يتضح ان اشخاص السند الأذني اثنان هما :

- محرر السند (أو المسحوب عليه) وهو المتعهد بالدفع.
- الدائن (او المستفيد) وهو الذى يحرر السند لصالحه.

ويختلف السند الأذني عن الكمبيالة في انه ليس امرا صادرا من الساحب يجب ان يقبله المسحوب عليه، انما هو تعهد من المدين لمصلحة الدائن. والجدول التالي يوضح اهم الفروق التى تميز الكمبيالة عن السند الأذني:

مسلسل	الكمبيالة	السند الأذني
١	ورقة تجارية بطبيعتها بصرف النظر عن أشخاصها	ورقة مدينة بطبيعتها الا اذا كان السند محررا بين تجار وبسبب اعمال تجارية
٢	يبدأ تحريرها من الدائن	يحرره المدين
٣	امر بالدفع	تعهد بالدفع
٤	اشخاصها ثلاثة	اشخاصه اثنان
٥	تقدم للمسحوب عليه لقبولها	لا يقدم للقبول لان محرره يتعهد فيه بالدفع

٣/٩: مزايا الأوراق التجارية :

كانت الأوراق التجارية – باعتبارها اداة من أدوات الائتمان من الدعالم الهامة التى عاونت على انتشار التجارة الداخلية والخارجية، وذلك لعدد من المزايا : أهمها ما يلي :

١- انها أداة للاثبات : اذ تعتبر الأوراق التجارية وسيلة من وسائل اثبات الدين عند قيام المنازعات لأنها بمثابة اقرار كتابي يذكر فيه قيمة الدين وتاريخ استحقاقه.

٢- قابليتها للتداول، فهي تنتقل بين الناس بطريق التظهير اذا كانت لأمر شخص معين، او بطريق المناولة من شخص إلى آخر ان كانت لحامله.

٣- قابليتها للتحويل إلى نقود : اذ انه يمكن خصم الكمبيالة لدى البنوك التى تدفع قيمتها قبل ميعاد الاستحقاق بعد استنزال مبلغ معين، هو

قيمة الفائدة بين تاريخ الدفع وتاريخ استحقاق الورقة وبذلك تستطيع المنشآت التجارية ان تجد حاجتها من المال اللازم لها فوراً.

٤- الأوراق التجارية كأداة للوفاء: ويعتبر هذا الأمر من أهم خدمات الأوراق التجارية ويشترك كل من الشيك والكمبيالة والسند الأذني في تأدية هذه الوظيفة. غير ان الكمبيالة تستخدم للوفاء بالديون الداخلية والخارجية على السواء. في حين يقتصر الشيك والسند الأذني على الوفاء بالديون الداخلية فقط (أى داخل الدولة).

٥- استخدام الأوراق التجارية كأداة للائتمان قصير الأجل: ذلك لأنها تستخدم في سداد ثمن البضاعة التى يشتريها التاجر بعد فترة معينة من الزمن. فاذا اشتريت بضاعة من تاجر وأصبحت مدينا له بالثمن وقبل منك سند اذنيا تتعهد فيه بالوفاء له بالثمن بعد ثلاثة شهور مثلا، فمعنى ذلك انك تطلب من دائنك ان يمنحك اجلا للوفاء بالثمن مدته ثلاثة شهور.

٤/٩: نشأة الأوراق التجارية :

عند حدوث التعامل بين الأطراف المختلفة بالأوراق التجارية – سواء كانت كمبيالة أو سند أذنى – فإنه ينظر إليها على أنها اثبات دين للدائن على المدين، ونظراً لأن هذه الورقة تتداول بين المدين والدائن، فإنها تعتبر بالنسبة للدائن صكاً سيقبض بمقتضاه قيمة هذا الصك، لذلك تسمى من وجه نظره ورقة قبض. كما أن نفس الورقة تعتبر بالنسبة للمدين صكاً سيدفع قيمته، لذلك ينظر إليها على أنها ورقة دفع. وبالتالي فإن :

١- **أوراق القبض** : هي الأوراق التى يكون للتاجر حق قبض قيمتها في تاريخ استحقاقها وهو اما ان يكون المستفيد في حالة الكمبيالة او السند الأذني، أو ان يكون من ظهرت له الكمبيالة او السند الأذني.

٢- **أوراق الدفع** : وهي الأوراق التى على التاجر التزام دفع قيمتها في تاريخ استحقاقها وهو اما ان يكون المسحوب عليه القابل في حالة الكمبيالة، اما ان يكون المتعهد بالدفع في حالة السند الأذني.

وهكذا يلاحظ ان الكمبيالة او السند الأذني كل منهما ورقة قبض بالنسبة لشخص ما وورقة دفع بالنسبة لشخص آخر.

وفي هذا الصدد تجدر الاشارة إلى ما يلي:

١- **ورقة القبض** : تظل ورقة قبض بالنسبة للمستفيد (سواء كان الساحب أو المحولة اليه) طول فترة استحقاقها، ومهما تعددت العمليات الخاصة بها، كما انها تعتبر احد ممتلكات (اصول) المنشأة المتداولة، ولذلك فهي تظهر في جانب الأصول من الميزانية في نهاية الفترة المحاسبية.

٢- **ورقة الدفع** : تظل ورقة دفع بالنسبة للمسحوب عليه القابل او المتعهد بالدفع طول فترة استحقاقها، ومهما تعددت العمليات الخاصة بها، كما انها تعتبر التزام عليه واجب السداد، ولذلك فهي تظهر في جانب الخصوم من الميزانية في نهاية الفترة المحاسبية.

هذا، وعندما يبيع أحد التجار إلى أحد عملائه كمية من البضائع على الحساب فان حساب العميل في دفاتر البائع يكون مدينا بقيمة ما أخذ وحساب المبيعات يكون دائناً بنفس القيمة. فإذا أراد البائع ان يثبت هذا الدين في صورة الأوراق التجارية فإنه يمكن ان يسحب على العميل كمبيالة بقيمة المبلغ المستحق أو أن يحصل منه على سند أذني. ويعد قبول العميل للكمبيالة المسحوبة عليه أو توقيعه السند الأذني فإنه يكون قد سدد حسابه إلى الدائن (التاجر) وأصل الكمبيالة أو السند الأتى محل هذا الدين الشخصى.

ولابد من تسجيل الأثر المترتب على هذه العملية بدفاتر البائع وذلك باقفال حساب العميل يجعله دائناً وفتح حساب جديد باسم أوراق القبض يجعل مدين بقيمة الورقة المعطاة لتحل محل حساب العميل.

وحيث ان اوراق الدفع هي التى يقع على العميل التزام دفع قيمتها في تاريخ استحقاقها، ويكون هو المسحوب عليه القابل في حالة الكمبيالة او المتعهد بالدفع في حالة السند الأذني. وعندما يتسلم العميل كمبيالة مسحوبة عليه من احد دائنيه فهو يقبلها ويردها إلى الساحب بعد التأشير عليها بالقبول.

ولكن بعد قبول المدين للكمبيالة المسحوبة عليه من الدائن – او يتعهد بالدفع في السند الأذني – يصبح الحساب الشخصي للعميل مسددا باعتبار ان الكمبيالة او السند الأذنى قد حلت محل هذا الدين وباعتبار ان العميل المدين اصبح ملزما بسداد قيمتها في تاريخ الاستحقاق الى المستفيد او الى اى شخص اخر تكون قد حولت اليه.

ولابد من تسجيل الأثر المترتب على هذه العملية بالدفاتر فيجعل حساب العميل مدينا بقيمة الكمبيالة – او السند الأذني – التى استلمها ويفتح حساب لأوراق الدفع يجعل دائناً بقيمة المبلغ الذى التزم العميل بسداده بموجب الكمبيالة او السند الاذنى وبهذا يحل حساب اوراق الدفع محل حساب الدائن.

وفيما يلي مثالاً يوضح ما تقدم.

مثال : في أول يناير ٢٠١٠ باع على أكرم إلى مصطفى محمد بضاعة على الحساب بمبلغ ٥٠٠٠ دينار.

وفي ١/١٥ سحب على أكرم كمبيالة لامره على مصطفى بقيمة هذه البضاعة تستحق الدفع في أول ابريل ٢٠١٠ وقد قبلها المسحوب عليه فوراً.

المطلوب اثبات هذه العمليات في دفاتر كل من على أكرم (البائع) ومصطفى محمد (المشترى).

أولاً: في دفاتر البائع (على أكرم) :

٥٠٠٠		من حـ/ مصطفى محمد	١/١
	٥٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		مبيعاتنا على الحساب صورة فاتورة رقم-	
٥٠٠٠		من حـ/ أوراق القبض	١/٥
	٥٠٠٠	إلى حـ/مصطفى محمد	
		الكمبيالة رقم—التى سحبناها لامرنا على مصطفى محمد وقد قبلها فورا	

وعند ترحيل هاتين العمليتين إلى الحسابات الخاصة بها بدفتر الاستاذ يلاحظ ان النتيجة قد انتهت إلى ظهور حساب أوراق القبض مدينا بمبلغ ٥٠٠٠ج وحساب المبيعات دائنا بنفس المبلغ، والى اقفال حساب مصطفى محمد.

ثانياً: في دفاتر المشترى (مصطفى محمد) :

٥٠٠٠		من حـ/ المشتريات	١/١
	٥٠٠٠	إلى حـ/ على أكرم	
		مشترياتنا على الحساب فاتورة رقم--	
٥٠٠٠		من حـ/ على أكرم	١/٥
	٥٠٠٠	إلى حـ/ أوراق الدفع	
		الكمبيالة رقم – التى سجلها على أكرم وقبلناه	

وعند ترحيل هاتين العمليتين إلى الحسابات الخاصة بها بدفتر الاستاذ، يلاحظ أن النتيجة قد انتهت إلى ظهور حساب أوراق الدفع دائنا بمبلغ ٥٠٠٠ج وحساب المشتريات مدينا بنفس المبلغ. والى اقفال حساب على أكرم.

٥/٩: المعالجات المحاسبية المرتبطة بالأوراق التجارية :

عند إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات المتعلقة بالأوراق التجارية في الدفاتر، فانه ينظر إليها من وجهة نظر المنشأة وهل هو بائع (دائن) ام مشترى (مدين) وطبقا لوجهة النظر هذه فانه تقسم الأوراق التجارية لأغراض التسجيل في الدفاتر إلى نوعين :

- أوراق القبض (في حالة المبيعات الآجلة).
- أوراق الدفع (في حالة المشتريات الآجلة).

هذا وتمر الأوراق التجارية بمراحل واحتمالات متعددة منها :

١- سداد قيمة الورقة في ميعاد استحقاقها.
٢- سداد قيمة الورقة قبل ميعاد استحقاقها.
٣- خصم الكمبيالة لدى البنك (القطع).
٤- تحويل الورقة التجارية.
٥- تجديد الورقة التجارية.
٦- رفض الورقة التجارية.

وفيما يلي المعالجة المحاسبية لكل حالة من هذه الحالات في دفاتر كل من الدائن (أوراق القبض) والمدين (أوراق الدفع).

١/٥/٩: سداد قيمة الورقة في ميعاد الاستحقاق :

اذا أراد المستفيد أن يبقى ورقة القبض لديه حتى تاريخ الاستحقاق ليقبض قيمتها بنفسه من المدين، فان حساب النقدية او حساب البنك يجعل مدينا، حساب اوراق القبض يجعل دائنا بقيمة الورقة عند القبض. وذلك بعد ان حل هذا الحساب محل الحساب الشخصي.

وفيما يلي مثالاً يوضح ذلك :

مثال: تمت العمليات الآتية بين على أكرم ومصطفى محمد في شهر ابريل ٢٠١٢ :

- في ٤/١ باع على أكرم بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ج إلى مصطفى محمد.
- في ٤/٣ سحب على أكرم كمبيالة بالمبلغ المستحق على مصطفى محمد تستحق بعد ١٥ يوماً.
- في ٤/١٨ حصل على أكرم على الكمبيالة المستحقة على مصطفى نقداً.

ويتم اثبات العمليات السابقة في دفتر يومية كل من البائع (الدائن) والمشترى (المدين) كالآتي :

١/١/٥/٩: في دفاتر البائع (على أكرم) :

٥٠٠٠		من حـ/ مصطفى محمد	٤/١
	٥٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة بموجب فاتورة رقم—على الحساب	
٥٠٠٠		من حـ/ أوراق القبض	٤/٣

	٥٠٠٠	إلى حـ/مصطفى محمد سحب كمبيالة رقم—على مصطفى محمد بعد ١٥ يوم	
٥٠٠٠		من حـ/ النقدية	٤/١٨
	٥٠٠٠	إلى حـ/ أوراق القبض تحصيل كمبيالة رقم—المستحقة على مصطفى محمد	

٢/١/٥/٩: في دفاتر المشترى (مصطفى محمد) :

٥٠٠٠		من حـ/ المشتريات	٤/١
	٥٠٠٠	إلى حـ/ على أكرم شراء بضاعة بموجب فاتورة رقم—على الحساب	
٥٠٠٠		من حـ/ على أكرم	٤/٣
	٥٠٠٠	إلى حـ/ أوراق الدفع قبل الكمبيالة رقم—لصالح على أكرم تستحق بعد ١٥ يوم	
٥٠٠٠		من حـ/ أوراق الدفع	٤/١٨
	٥٠٠٠	إلى حـ/ النقدية سداد الكمبيالة رقم—لأمر على أكرم	

٢/٥/٩: سداد الورقة قبل ميعاد الاستحقاق :

قد يتفق المدين مع الدائن على سداد الورقة قبل ميعاد الاستحقاق وذلك نظير خصم جزء من قيمتها وبذلك يتم السداد وتنتهي الورقة. وفيما يلي مثالاً لتوضيح ذلك :

مثال: في ٤/١ اتفق مصطفى محمد مع على أكرم على سداد الكمبيالة المستحقة عليه في ٥/١٥ قبل الميعاد نظير خصم نقدى قدره ٥٠ دينار وقد كانت قيمة هذه الكمبيالة ٢٠٠٠ دينار

١-في دفاتر على أكرم (الدائن) :

		من مذكورين	٤/١
١٩٥٠		حـ/ النقدية	
٥٠		حـ/ خصم مسموح به	
	٢٠٠٠	إلى حـ/ أوراق القبض	
		تحصيل كمبيالة رقم—المستحقة على مصطفى محمد قبل ميعاد الاستحقاق في نظير خصم نقدى ٥٠ج	

٢-دفاتر مصطفى محمد (المدين) :

منه	له	البيان	التاريخ
٢٠٠٠		من حـ/ أوراق الدفع	٤/١
		إلى مذكورين	
	١٩٥٠	حـ/ النقدية	

	٥٠	حـ/ خصم مكتسب سداد الكمبيالة رقم—لأمر على أكرم قبل ميعاد الاستحقاق في نظير خصم نقدى ٥٠ج	

٣/٥/٩: خصم الكمبيالة لدى البنك :

قد تحتاج المنشأة إلى أموال وتكون في حيازتها كمبيالة (ورقة قبض) فيقوم بخصم هذه الكمبيالة لدى البنك، وتمثل هذه العملية بيع الكمبيالة أو تنازل عنها للبنك على ان يتحمل المنشأة في مقابل ذلك مبلغ يسمى خصم ويمثل هذا الخصم نفقة أو عبئ يتحمله المنشأة مقابل حصولها على قيمة للكمبيالة قبل ميعاد الاستحقاق. ويتكون هذا الخصم من فائدة يحسبها البنك نسبة معينة في المدة من تاريخ الخصم إلى تاريخ الاستحقاق ويضاف إلى هذه الفائدة عمولة يتقاضاها البنك نظير قيامه بتحصيل الورقة في ميعاد الاستحقاق وتسمى الفائدة والعمولة "بالأجيو".

ويلاحظ ان عملية خصم الورقة التجارية لا تثبت الا في دفاتر الدائن فقط ولا يقوم الطرف المدين باثبات اى قيد في دفاتره من جراء خصم الكمبيالة حيث انه لا يعلم بما يحدث لها حتى ميعاد الاستحقاق. وفيما يلي مثالاً لتوضيح ذلك :

مثال: في ٧/١ خصم على أكرم الكمبيالة المسحوبة على مصطفى محمد وقيمتها ٢٠٠٠ج لدى بنك الاسكندرية والتى تستحق في ١٠/١، وقد تبين ان البنك يحسب فوائد بنسبة ٥% وعمولة بنسبة ٠,١% وقد أودع صافى المبلغ بالحساب الجارى في البنك.

يتم اثبات هذه العملية في دفاتر على أكرم الدائن فقط كالآتي :

منه	له	البيان	التاريخ
		من مذكورين	
١٩٧٣		حـ/البنك	٧/١
٢٧		حـ/مصاريف الخصم	
	٢٠٠٠	إلى حـ/أوراق القبض	
		خصم كمبيالة رقم—المسحوبة على مصطفى محمد لدى بنك الاسكندرية	

ويلاحظ على القيد السابق انه تم حساب الاجيو كالآتي :

أ–الفائدة = ٢٠٠٠×١٠٠/٥×١٢/٣ = ٢٥ ج

ب–العمولة= ٢٠٠٠×١/١٠٠٠ = ٢ج

∴ الاجيو ٢٥ + ٢ = ٢٧ج

٤/٥/٩: تحويل الورقة التجارية :

قد تكون المنشأة التى في حيازتها الورقة مدينة للغير وفي هذه الحالة تقوم بتحويل (تظهير) الورقة إلى الغير سدادا لهذا الدين، ومن ثم يتم انتقال ملكية هذه الورقة بالتسليم والتسلم والتظهير معا. فعلى سبيل المثال اذا قام مصطفى محمد في ١/٥ بتحويل الكمبيالة المسحوبة على محمود السيد وقيمتها ٣٠٠٠ج إلى على أكرم سدادا لدين مستحق عليه.

١–يتم اثبات هذه العملية في دفاتر مصطفى محمد (المحول) كالآتي :

التاريخ	البيان	له	منه
٥/١	من حـ/ على أكرم إلى حـ/ أوراق القبض تحويل الكمبيالة رقم—المسحوبة على محمود السيد لصالح على أكرم	٣٠٠٠	٣٠٠٠

ويلاحظ أن تظهير هذه الورقة يعنى خروجها من دفاتر المنشأة وبالتالى يتم خصم هذه الورقة من حـ/ أوراق القبض في دفاتر المحول يجعل حـ/ أوراق القبض دائناً.

٢–ويتم اثبات هذه العملية في دفاتر علي أكرم (المحول إليه) كالآتي :

التاريخ	البيان	له	منه
٥/١	من حـ/ أوراق القبض إلى حـ/مصطفى محمد استلام الكمبيالة رقم—والمسحوبة على محمود السيد من مصطفى محمد سدادا للمستحق عليه	٣٠٠٠	٣٠٠٠

وفي هذه الحالة لا يقوم محمود السيد المدين (المسحوب عليه) بقيد اى شئ في دفاتره، حيث لا يتأثر بعملية التحويل ولا يعلم عنها شئ.

٥/٥/٩: تجديد الورقة التجارية:

في بعض الأحيان يطلب المسحوب عليه من الساحب تأجيل (تجديد) ميعاد استحقاق الورقة التجارية بكامل المبلغ او بعد سداد جزء من قيمتها

نتيجة تعذر قيامه بالسداد، وذلك نظير تحمله فائدة تأخير (تجديد) وتحسب هذه الفائدة من تاريخ تحديد الورقة الجديدة حتى تاريخ استحقاقها.

ويتم اثبات تجديد الورقة باتباع الخطوات التالية في دفاتر الدائن:

١- الغاء الكمبيالة القديمة وذلك يجعل المسحوب عليه مدينا، حـ/ أوراق القبض دائناً.

٢- اثبات المبلغ المحصل من قيمة الورقة (ان وجد) وذلك بجعل حـ/ الصندوق مدينا وحـ/ المسحوب عليه دائناً.

٣- اثبات فوائد التجديد وذلك بجعل حـ/ المسحوب عليه مدينا وحـ/ فوائد التجديد دائناً.

٤- اثبات الكمبيالة الجديدة (وتشمل هذه القيمة المبلغ المستحق عليه مضافاً اليه فوائد التجديد) وذلك بجعل حـ/ أوراق القبض مدينا، حـ/ المسحوب عليه دائناً. وفيما يلي مثالاً يوضح ذلك.

مثال: في ميعاد استحقاق الكمبيالة المسحوبة على حسام السيد وقيمتها ١٠٠٠ج طلب حسام السيد من على أكرم سداد مبلغ ٤٠٠ج وتجديد كمبيالة بالمبلغ الباقى تستحق بعد شهرين نظير فوائد تجديد ١٠%.

ويتم اثبات هذه العملية في دفاتر المدين والدائن مع ملاحظة أن نفس الخطوات السابقة تتم في دفاتر المدين ولكن بصورة عكسية كالآتي :

١-في دفاتر على أكرم الساحب (الدائن)

التاريخ	البيان	له	منه
	من حـ/ حسام السيد		١٠٠٠
	إلى حـ/ أوراق القبض	١٠٠٠	
	الغاء الكمبيالة رقم—المسحوبة على حسام السيد بسبب التجديد.		
	من حـ/ النقدية		٤٠٠
	إلى حـ/ حسام السيد	٤٠٠	
	سداد حسام السيد لجزء من المستحق عليه بموجب ايصال رقم--		
	من حـ/ حسام السيد		١٠
	إلى حـ/ فوائد التجديد	١٠	
	تحميل حسام السيد بفوائد التجديد المستحق عليه		
	من حـ/ أوراق القبض		٦١٠
	إلى حـ/ حسام السيد	٦١٠	
	سحب الكمبيالة رقم—على حسام السيد تستحق بعد شهرين		

ويلاحظ ان فوائد التجديد حسب كالآتي :

الجزء الباقى من الكمبيالة = ١٠٠٠ – ٤٠٠ = ٦٠٠ج

∴ فوائد التجديد = ٦٠٠×١٢/٢×١٠٠/١٠ = ١٠ج

وبالتالى تكون قيمة الكمبيالة الجديدة = ٦٠٠+١٠ فوائد التجديد = ٦١٠ج.

٢- في دفاتر حسام السيد المدين (المسحوب عليه) وباتباع نفس الخطوات ولكن بصورة عكسية تكون قيود اليومية كالآتي :

التاريخ	البيان	له	منه
	من حـ/ أوراق الدفع		١٠٠٠
	إلى حـ/ على أكرم	١٠٠٠	
	الغاء الكمبيالة رقم—لصالح على أكرم بسبب التجديد		
	من حـ/ على أكرم		٤٠٠
	إلى حـ/ النقدية	٤٠٠	
	سداد جزء من المستحق على أكرم بموجب ايصال رقم--		
	من حـ/ فوائد التجديد المدينة		١٠
	إلى حـ/ على أكرم	١٠	
	إثبات فوائد التجديد المستحقة لعلي أكرم		
	من حـ/ على أكرم		٦١٠
	إلى حـ/ أوراق الدفع	٦١٠	
	قبول الكمبيالة رقم—المسحوبة لأمر على أكرم		

٦/٥/٩: رفض الأوراق التجارية :

قد يتوقف المسحوب عليه عن سداد الكمبيالة او السند الأذنى في ميعاد الاستحقاق وتسمى هذه العملية (بالرفض) وفي هذه الحالة يقوم الساحب باتخاذ الاجراءات التالية :

١- اثبات توقف المسحوب عليه عن السداد (عملية الرفض) وذلك يجعل المسحوب عليه مدينا، حـ/ أوراق القبض دائناً.
٢- اثبات مصاريف البروتستو (المصاريف القضائية التى يتحملها الساحب لإثبات عملية الرفض قضائياً) وذلك بجعل حـ/ مصاريف البروتستو مدينا، وحـ/ النقدية دائناً.
٣- تحميل المسحوب عليه مصاريف البروتستو التى تحملها الساحب بجعل حـ/ المسحوب عليه مدينا، حـ/ مصاريف البروتستو دائناً.

وفي حالة الاتفاق بين المدين (المسحوب عليه) والدائن (الساحب) على تجديد الورقة المرفوضة يتم تحرير كمبيالة جديدة بقيمة الكمبيالة المرفوضة مضافا اليها مصاريف البروتستو وفوائد التجديد (ان وجدت) وفيما يلي مثالاً لتوضيح ذلك.

مثال: في ميعاد استحقاق الكمبيالة المسحوبة على كريم محمد وقيمتها ٢٠٠٠ج لمصلحة عبدالله رفض سداد قيمة الكمبيالة، وبلغت مصاريف البروتستو التى دفعها عبدالله ٢٠ج.

الحل

يتم اثبات هذه العملية في دفاتر عبدالله كالآتي :

التاريخ	البيان	له	منه
	من حـ/ كريم محمد إلى حـ/ أوراق القبض الغاء الكمبيالة رقم--المسحوبة على كريم محمد بسبب رفض السداد	٣٠٠٠	٣٠٠٠
	من حـ/ مصاريف قضائية إلى حـ/ النقدية اثبات مصاريف البروتستو التى دفعها المشروع نقدا	٢٠	٢٠
	من حـ/ كريم محمد إلى حـ/ مصاريف قضائية تحميل كريم محمد بمصاريف البروتستو	٢٠	٢٠

ويلاحظ أن المسحوب عليه كريم محمد لا يقوم بإثبات العمليات السابقة في دفاتر لأنه لا يعلم عنها شيئاً إلا بعد الاتفاق بينه وبين الدائن.

ولو فرض أن كريم محمد أتفق مع عبدالله على تجديد الكمبيالة المرفوضة نظير فوائد تجديد قيمتها ٥٠ جنيه فإن هذه العملية تثبت في دفاتر عبد شطا (الدائن) كما يلي:

التاريخ	البيان	له	منه
	من حـ/ كريم محمد إلى حـ/ فوائد التجديد (الدائنة) تحميل كريم محمد بفوائد التجديد المستحق عليه	٥٠	٥٠
	من حـ/ أوراق القبض إلى حـ/ كريم محمد إثبات الكمبيالة رقم ... المسحوبة على كريم محمد بقيمة الكمبيالة رقم ... المرفوضة مضافاً إليها مصاريف البروتستو وفوائد التجديد.	٣٠٧٠	٣٠٧٠

وتكون القيود في دفتر يومية كريم محمد (المدين) بعد تجديد الكمبيالة كالآتي:

التاريخ	البيان	له	منه
	من حـ/ أوراق الدفع إلى حـ/ عبدالله الغاء الكمبيالة رقم—لصالح عبده شطا بسبب التجديد	٣٠٠٠	٣٠٠٠
	من حـ/ مصروفات قضائية إلى حـ/ عبدالله اثبات استحقاق مصروفات البروتستو لمصلحة عبده شطا	٢٠	٢٠
	من حـ/ فوائد التجديد المدينة إلى حـ/ عبدالله اثبات استحقاق فوائد التجديد المستحقة لعبده شطا	٥٠	٥٠
	من حـ/ عبدالله		٣٠٧٠

	٣٠٧٠	إلى حـ/ أوراق الدفع قبول الكمبيالة الجديدة وتتضمن مصروفات البروتستو وفوائد التجديد لمصلحة عبدالله شطا	

هذا، وجدير بالذكر أن لكل حساب من الحسابات الظاهرة في دفتره اليومية يتم فتحه في دفتر الأستاذ لكى يتم ترحيل القيود المؤثرة على الحساب، ويتم استخراج رصيد الحساب في نهاية الفترة المالية.

التمرين الاول

إليك بعض عمليات التاجر (أحمد نصر الدين) الخاصة بالأوراق التجارية خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٧.

١- في ٣ منه: سحب كمبيالة على مجدى عبد الرحيم تستحق في أول ديسمبر.

٢- في ٥ منه: خصم كمبيالة مجدى في البنك، وبلغ الأجيو ٥٠ج وأضيف الصافي لحسابه الجاري.

٣- في ١٠ منه: سحب كمبيالة على خالد إبراهيم بمبلغ ٣٥٠ج، وقبلها خالد في نفس اليوم وقام بتحويلها إلى كريم سداداً لجزء من الدين المستحق عليه.

٤- في ١٥ منه: وصله من سامح كمبيالتين الأولى بمبلغ ١٨٠٠ج والثانية بمبلغ ١٢٠٠ج وتستحق الأولى في ١١/١، والثانية في ١٢/١.

٥- في ٢٠ منه: أرسل كمبيالتين سامح إلى البنك للتحصيل.

٦- في ٢٨ منه: وصله إخطار من كريم يفيد رفض خالد لدفع قيمة الكمبيالة المحولة إليه وأنه اتخذ إجراءات البروتستو كلفة ذلك ٨ج.

٧- في ٣٠ منه: اتفق مع كريم على أن يسدد له مبلغ ١٥٨ج نقداً كجزء من قيمة الكمبيالة المرفوضة في ٢٨ منه شاملا- مصروفات البروتستو، ويقبل بالباقي سند إذنى يستحق بعد ٣ شهور بعد إضافة فوائد تأخير قدرها ١٥ج. وقم تم تنفيذ ذلك

والمطلوب:

أولا: إثبات العمليات السابقة بدفتر يومية التاجر أحمد نصر الدين.

ثانيا: ترحيل القيود إلى حساب أوراق القبض وترصيده في ٢٠٠٧/٩/٣٠.

الحل

أولا: قيود اليومية بدفاتر أحمد نصر الدين

تاريخ		رقم القيد	بيان	له	منه
٢٠٠٧					
٩/١		١	من حـ/ أوراق القبض		٢٠٠٠
			إلى حـ/ مجدى عبد الرحيم	٢٠٠٠	
			(سحب كمبيالة على العميل المذكور)		
٩/٥		٢	من مذكورين		
			حـ/ البنك		١٩٥٠
			حـ/ مصاريف الخصم		٥٠
			إلى حـ/ أوراق القبض	٢٠٠٠	
			(خصم كمبيالة مجدى بالبنك)		
٩/١٠		٣	من حـ/ أوراق القبض		٣٥٠
			إلى حـ/ خالد إبراهيم	٣٥٠	
			(سحب كمبيالة على العميل المذكور)		
٩/١٠		٤	من حـ/ كريم		٣٥٠
			إلى حـ/ أوراق القبض	٣٥٠	
			(تظهير كمبيالة خالد لأمر كريم)		
٩/١٥		٥	من مذكورين		
			حـ/ أوراق القبض		١٨٠٠
			حـ/ أوراق القبض		١٢٠٠
			إلى حـ/ سامح	٣٠٠٠	
			(سحب كمبيالتين على العميل المذكور)		
٩/٢٠		٦	من حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل		٣٠٠٠
			إلى مذكورين		
			حـ/ أوراق القبض	١٨٠٠	
			حـ/ أوراق القبض	١٢٠٠	
			(إرسال الكمبيالتين للبنك للتحصيل)		

٣٥٠		من حـ/ خالد إبراهيم	٧		٩/٢٨
	٣٥٠	إلى حـ/ كريم			
		(إثبات دفاتر كمبيالة خالد)			
٨		من حـ/ مصروفات قضائية	٨		٩/٢٨
	٨	إلى حـ/ كريم			
		(قيمة المصروفات التي تحملها كريم)			
١٥٨		من حـ/ كريم	٩		٩/٣٠
	١٥٨	إلى حـ/ الصندوق			
		(سداد جزء من المستحق نقدا)			
١٥		من حـ/ فوائد التأخير	١٠		٩/٣٠
	١٥	إلى حـ/ كريم			
		(إثبات فوائد التأخير المستحقة لكريم)			
٢١٥		من حـ/ كريم	١١		٩/٣٠
	٢١٥	إلى حـ/أوراق الدفع			
		(قبول سند إذنى لكريم بأصل الدين وفوائد التأخير)			
١١٤٤٦	١١٤٤٦	المجموع			

ثانيا:

حـ/ أوراق القبض

منه			له		
٣٥٠٠٠	رصيد ٢٠٠٧/٩/١		٢٠٠٠	من مذكورين	
٢٠٠٠	إلى حـ/ مجدى عبد الرحيم		٣٥٠	من حـ/ كريم	
٣٥٠	إلى حـ/ خالد إبراهيم		٣٠٠٠	من حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل	
٣٠٠٠	إلى حـ/ سامح		٣١٥٠٠	رصيد مرحل ٢٠٠٧/٩/٣٠	
٤٠٣٥٠			٤٠٣٥٠		

التمرين الثاني

إليك بعض عمليات التاجر خالد زكي الخاصة بالأوراق التجارية اعتبارا من أول أبريل 2007(المبالغ بالالاف)

1- في 3 منه سحب كمبيالة على جمال سعد تستحق في أول مايو مبلغها 200 دينار.

2- في 7 منه قطع كمبيالة جمال سعد في البنك وبلغ الأجيو 3 د. وأضيف الصافي لحسابه الجاري.

3- في 8 منه سحب كمبيالة على حسن خالد بمبلغ 200 د. تستحق السداد في9/ 5.

4- في 9 منه حول كمبيالة حسن خالد إلى شريف السكري.

5- في 12 منه وصلت من أحمد نبيل كمبيالتين الأولى بمبلغ 200 د. تستحق في 12/ 5 والثانية بمبلغ 400 د. تستحق في 5/25 .

6- في 3 مايو وصله إشعار من البنك يفيد توقف جمال سعد عن الدفع وقد بلغت مصروفات البروتستو الذي قام البنك بإجرائه 5د. وقد تم خصم قيمة الكمبيالة ومصاريف البروتستو من الحساب الجاري للمشروع.

7- في 5/8 أرسل كمبيالة أحمد نبيل الأولى للبنك للتحصيل.

8- في 10/ 5 وصلته كمبيالة مسحوبة عليه من حسن محمود بمبلغ 400 دينار فقبلها.

9- في 11/ 5 رجع عليه شريف السكري بقيمة كمبيالة حسن خالد ومصاريف البروتستو وقدرها 5د. وذلك لرفض حسن خالد السداد، وقد سدد المشروع المستحق لشريف نقدا.

10- في 5/14 وصله إشعار من البنك يفيد رفض أحمد نبيل سداد الكمبيالة الأولى . وقد بلغت مصروفات التحصيل 3دينار ومصاريف القضائية 5 دينار وقد قام أحمد نبيل بسداد المستحقات نقدا في نفس اليوم.

11-في 5/26 رفض أحمد نبيل بسداد الكمبيالة الثانية فقام المشروع بعمل بروتستو عدم دفع تكلف 10 دينار نقدا.

12- في 27 منه اتفق أحمد نبيل مع المشروع على تجديد الورقة المرفوضة بورقة أخرى تستحق بعد شهر بأصل المبلغ فقط أما المصاريف البروتستو وقدرها 10 دينار وفوائد التأخير التي تبلغ 15 دينار فتدفع نقدا وتم تنفيذ ذلك.

والمطلوب:

إثبات العمليات السابقة في دفتر يومية خالد زكي.

حل التمرين السابع

الحل

قيود اليومية بدفاتر محلات خالد زكي

منه	له	بيان	رقم القيد		تاريخ
					٢٠٠٧
٢٠٠		من حـ/ أورق القبض	١		٣/ ٤
	٢٠٠	إلى حـ/ جمال سعد			
		(سحب كمبيالة على جمال سعد تستحق في أول مايو)			
		من مذكورين	٢		٤/٧
197		حـ/ البنك			
3		حـ/ م. الخصم			
	٢٠٠	إلى حـ/ أوراق القبض			
		(قطع كمبيالة جمال سعد)			
٢٠٠		من حـ/ أوراق القبض	٣		٤/٨
	٢٠٠	إلى حـ/ حسن خالد			
		(سحب كمبيالة على حسن خالد تستحق في ٥/٩)			
٢٠٠		من حـ/ شريف أحمد	٤		٤/٩
	٢٠٠	إلى حـ/ أوراق القبض			
		(تظهير كمبيالة حسن خالد إلى شريف)			

٢٠٠		من حـ/ أوراق القبض	٥		٤/١٢
	٢٠٠	إلى حـ/ أحمد نبيل			
		(كمبيالة تستحق في ٥/١٢)			
٤٠٠		من حـ/ أوراق القبض	٦		
	٤٠٠	إلى حـ/ أحمد نبيل			
		(كمبيالة تستحق في ٥/٢٥)			
٥		من حـ/ مصاريف قضائية	٧		٥/٣
	٥	إلى حـ/ البنك			
		(دفع البنك مصاريف البروتستو)			
٥		من حـ/ جمال سعد	٨		
	٥	إلى حـ/ م. قضائية			
		(تحميل جمال سعد بمصاريف البروتستو)			
٢٠٠		من حـ/ جمال سعد	٩		٥/٨
	٢٠٠	إلى حـ/ البنك			
		(إلغاء كمبيالة جمال سعد)			
٢٠٠		من حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل	١٠		٥/١٠
	٢٠٠	إلى حـ/ أوراق القبض			
		(إرسال كمبيالة أحمد نبيل للتحصيل)			
٤٠٠		من حـ/ حسن محمود	١١		٥/١١
	٤٠٠	إلى حـ/ أوراق الدفع			
		(قبول كمبيالة حسن محمود)			
٢٠٠		من حـ/ أوراق القبض	١٢		٥/١١
	٢٠٠	إلى حـ/ شريف السكري			
		(إرجاع شريف للكمبيالة)			
٢٠٠		من حـ/ حسن خالد	١٣		٥/١١
	٢٠٠	إلى حـ/ أوراق القبض			
		(إلغاء كمبيالة حسن خالد)			

٥		من حـ/ مصاريف قضائية	١٤		٥/١١
	٥	إلى حـ/ شريف السكري			
		(دفع شريف مصاريف البروتستو)			
٥		من حـ/ حسن خالد	١٥		٥/١١
	٥	إلى حـ/ م. قضائية			
		(تحميل حسن خالد مصاريف البروتستو)			
٢٠٥		من حـ/ شريف السكري	١٦		٥/١١
	٢٠٥	إلى حـ/ الصندوق			
		(سداد المستحق لشريف نقدا)			
٢٠٠		من حـ/ أحمد نبيل	١٧		٥/١٤
	٢٠٠	إلى حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل			
		(رفض أحمد نبيل السداد)			
٣		من حـ/ مصاريف التحصيل	١٨		٥/١٤
	٣	إلى حـ/ البنك			
		(دفع البنك مصاريف التحصيل)			
٥		من حـ/ مصاريف قضائية	١٩		٥/١٤
	٥	إلى حـ/ البنك			
		(دفع البنك مصاريف البروتستو)			
٨		من حـ/ أحمد نبيل	٢٠		٥/١٤
		إلى مذكورين			
	٣	حـ/ مصاريف التحصيل			
	٥	حـ/ م. قضائية			
		(تحميل أحمد نبيل مصاريف التحصيل والبروتستو)			

٢٠٨		من حـ/ الصندوق	٢١		٥/١٤
	٢٠٨	إلى حـ/ أحمد نبيل			
		(سداد أحمد نبيل المستحق عليه نقدا)			
٤٠٠		من حـ/ أحمد نبيل	٢٢		٥/٢٦
	٤٠٠	إلى حـ/ أوراق القبض			
		(إلغاء كمبيالة أحمد نبيل)			
١٠		من حـ/ مصاريف قضائية	٢٣		٥/٢٦
	١٠	إلى حـ/ الصندوق			
		(دفع مصاريف البروتستو نقدا)			
١٠		من حـ/ أحمد نبيل	٢٤		٥/٢٦
	١٠	إلى حـ/ مصاريف قضائية			
		(تحميل أحمد نبيل مصاريف البروتستو)			
١٥		من حـ/ أحمد نبيل	٢٥		٥/٢٧
	١٥	إلى حـ/ فوائد التأخير			
		(تحميل أحمد نبيل بفوائد التأخير)			
٢٥		من حـ/ الصندوق	٢٦		٥/٢٧
	٢٥	إلى حـ/ أحمد نبيل			
		(سداد أحمد نبيل مصاريف البروتستو وفوائد التأخير نقدا)			
٤٠٠		من حـ/ أوراق القبض	٢٧		٥/٢٧
	٤٠٠	إلى حـ/ أحمد نبيل			
		(قبول أحمد نبيل كمبيالة بأصل المبلغ تستحق بعد شهر)			
٤١٠٩	٤١٠٩	**المجموع**			

تصحيح الأخطاء

٣/١١: الأخطاء وتصويبها:

يهتم النظام المحاسبي لأي منشأة بحصر وتسجيل وتبويب المعاملات المالية التي يقوم بها في مجموعة من السجلات والدفاتر وفقا للمبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليه وبالشكل الذي يمكن من الوقوف على نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي في نهاية كل فترة مالية.

ويعتمد النظام المحاسبي على العنصر البشري الى حد كبير، وعلى الرغم من التقدم العلمي والاتجاه الى إحلال الآلات محل الإنسان في مختلف مجالات النشاط – ومن بينها المجال المحاسبي – إلا أن العنصر البشري لا يزال هو العامل الهام والمتحكم في تشغيل هذه الآلات.

ولما كان الإنسان غير معصوم من الخطأ، فقد كان من مقتضيات الاعتماد على العنصر البشري في إنجاز الأعمال وجود الأخطاء. وإذا كان اعتماد النظام المحاسبي على الآلات الحاسبة والأجهزة الالكترونية في اعداد واستخراج البيانات المالية قد قلل الى حد كبير من الأخطاء الشائعة. إلا أنه ما زالت هناك بعض نواحي الأخطاء التي ترتبت على اشتراك الإنسان في عمل هذه الآلات.

وهناك أساليب متعددة تتبع للكشف عن الأخطاء الدفترية وتحديد مكانها، ويأتي ميزان المراجعة في مقدمة هذه الأساليب. فتوازن ميزان المراجعة يعتبر دليلا أوليا على صحة القيود المحاسبية في دفاتر اليومية والأستاذ، وعدم توازن ميزان المراجعة يشير الى حدوث خطأ أو أخطاء في عملية

التسجيل بدفتر اليومية أو في عملية الترحيل الى دفتر الأستاذ وفي ترصيد الحسابات، كما قد يكون الخطأ في ميزان المراجعة نفسه.

وحتى يمكن اكتشاف الأخطاء التي أدت الى عدم توازن ميزان المراجعة فإنه يفضل البدء دائما بالبحث في ميزان المراجعة، ويلي ذلك البحث في دفتر الأستاذ ثم أخيراً البحث في دفتر اليومية. ويمكن اتباع الخطوات التالية:

١- يتم مراجعة ميزان المراجعة كخطوة أولى مراجعة حسابية للتأكد من عدم وجود خطأ في الجمع، كما يفحص الميزان للتأكد من أن جميع أرصدة الحسابات قد وضعت في أماكنها الصحيحة، فإذا كان الفرق في الميزان قابلا للقسمة على ٢ فإنه يتم البحث في الميزان عن رقم يعادل نصف الفرق. ويمكن تفسير ذلك بأن وضع أحد الأرصدة في غير مكانه الصحيح يؤدي الى فرق مقداره ضعف هذا الرصيد.

فمثلاً إذا وضع رصيد دائن يبلغ١٠٠ دينار في جانب الأرصدة المدينة من الميزان خطأ، فإن ذلك يؤدي الى نقص ١٠٠ دينار من الجانب الدائن، وزيادة١٠٠ دينار في الجانب المدين. وبذلك يزيد الجانب المدين عن الجانب الدائن بمبلغ ٢٠٠ دينار.

٢- يتم مراجعة ميزان المراجعة كخطوة ثانية على دفتر الأستاذ العام للتأكد من أن جميع الحسابات قد أدرجت أرصدتها في الميزان. حيث أن عدم توازن ميزان المراجعة قد يكون راجعاً الى حذف أحد الحسابات من الميزان، أو تكرار أحد الحسابات به. ويكون من المفيد مقارنة أسماء الحسابات في ميزان المراجعة الحالي بأسماء الحسابات في ميزان المراجعة عن مدة سابقة، حيث يسهل بهذه الطريقة اكتشاف الخطأ.

٣- يتم مراجعة الحسابات في دفتر الأستاذ العام كخطوة ثالثة، وذلك للتحقق من صحة نقل أرصدة أول المدة وصحة الجمع والترصيد،

وفي حالة وجود دفاتر أستاذ مساعدة للمدينين والدائنين والمصروفات تطابق أرصدة الحسابات الاجمالية بدفتر الأستاذ العام مع هذه الدفاتر المساعدة.

٤- تتمثل الخطوة الرابعة في مراجعة الترحيلات من اليومية الى الأستاذ للتأكد من عدم وجود أخطاء عديدة منها: الخطأ في نقل المبالغ من اليومية الى دفتر الأستاذ، وحذف طرف دائن أو مدين أو تكراره، والخطأ في ترحيل طرف مدين باليومية الى الجانب الدائن بدفتر الأستاذ أو العكس.

ولمراجعة الترحيلات من اليومية الى الأستاذ يفضل وضع علامة للمراجعة بجانب كل بند في كل من دفتر اليومية ودفتر الأستاذ، وبذلك يسهل اكتشاف أي بنود مكررة أو أي بنود محذوفة لم يتم ترحيلها.

٤/١١: الأخطاء التي لا يظهرها ميزان المراجعة:

يعتبر ميزان المراجعة أداة لاختبار التوازن الحسابي للدفاتر إلا أن توازن ميزان المراجعة لا يعتبر دليلا على دقة البيانات أو عدم وجود أخطاء، فقد يتوازن ميزان المراجعة ومع ذلك تحدث أنواع معينة من الأخطاء لا يكون لها تأثير على ذلك التوازن. ويمكن تقسيم هذه الأخطاء إلى عدة أنواع هي:

١/٤/١١: أخطاء الحذف أو السهو:

وتمثل الأخطاء التي تترتب على عدم قيد عملية بأكملها في الدفاتر ومثال ذلك عدم إثبات فاتورة بيع بالأجل في الدفاتر. مما يترتب عليه نقص في رقم المبيعات ونقص مماثل في رصيد العملاء.

٢/٤/١١: أخطاء التكرار:

يمكن أن تثبت عملية معينة من واقع المستند الدال عليها، وبعد فترة وجيزة يعاد إثباتها من واقع صورة المستند، ولا يكتشف هذا النوع من الأخطاء إلا بالمراجعة المستندية.

١١/٤/٣: الأخطاء الكتابية:

وهي تنشأ نتيجة الخطأ في عمليات حسابية أو الخطأ في اسم الحساب المرحل إليه المبلغ أو الخطأ في نقل الأرقام من دفتر اليومية الى دفتر الأستاذ.

ومن أمثلة هذه الأخطاء والتي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة أن فاتورة بيع أجل بمبلغ ٥٠٠٠د للعميل محسن محمود قيدت خطأ في اليومية بمبلغ ٥٠٠ج ورحلت الى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ بنفس القيمة. وقد تسجل العملية بالقيمة الصحيحة (٥٠٠٠) في دفتر اليومية، وبدلا من أن ترحل لحساب العميل محسن محمود بدفتر الأستاذ رحلت خطأ لحساب عميل آخر باسم مشابه هو محسن محمد.

١١/٤/٤: أخطاء فنية:

وتمثل الأخطاء في تطبيق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومثال ذلك:

- الخلط بين المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية.
- شراء أثاث في منشأة لتجارة المنسوجات وقيده ضمن حساب المشتريات..الخ.

وهذه الأخطاء تؤثر على نتيجة الأعمال والمركز المالي. ولكنها لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة.

١١/٤/٥: أخطاء متكافئة:

وهي الأخطاء التي تعوض بعضها البعض كأن يكون هناك زيادة أو نقص في مبلغ رحل الى الجانب المدين من حساب معين، ويقابله زيادة أو نقص بنفس القيمة في مبلغ رحل الى الجانب الدائن من حساب آخر.

هذا، ويتم اكتشاف الكثير من هذه الأخطاء تلقائيا نتيجة لوجود ما يسمى بأنظمة المراقبة الداخلية، وبتطبيق مجموعة معينة من الإجراءات تساعد على اكتشاف الأخطاء ومنع حدوثها. ومن هذه الإجراءات ما يلي:

١. مراجعة كشف الحساب الوارد من البنك شهرياً على حساب البنك في الدفاتر والبحث عن أسباب أي فروق عن طريق أعداد ما يعرف بمذكرة التسوية.
٢. تحقيق أرصدة حسابات المدينين عن طريق إرسال كشوف حسابات شهرية الى العملاء.
٣. تحقيق أرصدة حسابات الدائنين بمقارنة كشوف الحسابات الشهرية التي ترد الى المنشأة من دائنيها مع حسابات هؤلاء الدائنين بدفتر الأستاذ.

ويلاحظ أن عمليات المنشأة مع البنوك والعملاء والموردين تمثل عادة نسبة كبيرة جدا من عمليات المنشأة. وإذا ما أمكن تحقيق هذه العمليات فإن هذا يطمئن بدرجة كبيرة على دقة السجلات المحاسبية للمنشأة.

بجانب ذلك فإن المنشآت الكبيرة قد يكون لديها قسما أو إدارة للمراجعة الداخلية، كما أن المنشآت الكبيرة والصغيرة على السواء غالبا ما تستعين بمراجع خارجي لمراجعة دفاترها وسجلاتها.

٥/١١: طرق تصويب الأخطاء:

يجب تصحيح الأخطاء بمجرد اكتشافها، وتتوقف طريقة التصحيح على السجل الذي حدث فيه الخطأ من ناحية، وعلى توقيت اكتشاف هذا الخطأ من ناحية أخرى، فقد يحدث الخطأ في دفتر اليومية كما قد يكون في حسابات الأستاذ فقط وقد يكتشف الخطأ خلال السنة التي وقع فيها وبالتالي يتم التصحيح قبل إعداد هذه القوائم. وفيما يلي شرحاً موجزاً لطرق التصويب.

١/٥/١١: تصويب الأخطاء خلال الفترة المالية التي وقعت فيها:

١/١/٥/١١ تصويب أخطاء دفتر اليومية:

إذا حدث الخطأ في دفتر اليومية فإن إجراء التصحيح اللازم يتم عن طريق قيود يومية، حيث اشترط القانون عدم الكشط أو الشطب فيه وإلا فقد قيمته الفنية والقانونية، وهناك طريقتان لاثبات قيود التصويب في دفتر اليومية هما:

١. الطريقة المطولة: وتقضي بإجراء التصحيح على مرحلتين:

الأولى: يتم إلغاء القيد الخطأ بقيد عكسي عند اكتشافه وبذلك يصبح القيد الخطأ كأن لم يكن.

الثانية: يتم إثبات القيد الصحيح للعملية في التاريخ الجديد.

٢. الطريقة المختصرة: وبمقتضاها يجري قيد واحد لتصويب الخطأ.

وفيما يلي أمثلة توضح طريقة التصويب في هذه الحالة:

مثال(١):

في ٢٠١٣/٨/٢٠ باعت المنشأة الى العميل مصطفى محمد بضاعة على الحساب بمبلغ ٥٨٠٠ وقيدت العملية خطأ كالآتي:

٨٥٠٠ من حـ/العميل مصطفى محمد		٢٠١٣/٨/٢٠
	٨٥٠٠ إلى حـ/المبيعات	
مبيعات بفاتورة رقم --		

وفي ٢٠١٣/٩/١٤ تم اكتشاف هذا الخطأ ويتم تصويبه بالطريقة المطولة كما يلي:

٨٥٠٠ من حـ/المبيعات ٢٠١٣/٩/١٤

٨٥٠٠ الى حـ/العميل مصطفى محمد

الغاء القيد الخطأ بالفاتورة رقم --

٥٨٠٠ من حـ/العميل مصطفى محمد ٢٠١٣/٩/١٤

٥٨٠٠ الى حـ/المبيعات

اثبات القيد الصحيح الخاص بفاتورة رقم --

وتكون الحسابات بدفتر الأستاذ كالآتي:

حـ/العميل مصطفى محمد

٨٥٠٠	الى حـ/المبيعات	٨/٢٠	٨٥٠٠	من حـ/المبيعات	٩/١٤
٥٨٠٠	الى حـ/المبيعات	٩/١٤			

حـ/المبيعات

٨٥٠٠	الى حـ/العميل	٩/١٤	٨٥٠٠	من حـ/مصطفى محمد	٨/٢٠
			٥٨٠٠	من حـ/مصطفى محمد	٩/١٤

أما في حالة اتباع الطريقة المختصرة فيلاحظ أن الخطأ في المبلغ، لحساب العميل مصطفى محمد يزيد بمقدار ٢٧٠٠ج وكذلك حساب المبيعات، لذلك يتم تصحيح الخطأ مباشرة بتخفيض الزيادة في القيمة بالقيد التالي:

٢٧٠٠ من حـ/المبيعات ٢٠١٣/٩/١٤

٢٧٠٠ الى حـ/العميل مصطفى محمد

تصحيح الخطأ الخاص بالفاتورة رقم -- ص باليومية

وتكون حسابات الأستاذ كالآتي:

حـ/العميل مصطفى محمد

٨٥٠٠	الى حـ/المبيعات	٨/٢٠	٢٧٠٠	من حـ/المبيعات	٩/١٤

حـ/المبيعات

٢٧٠٠	الى حـ/العميل مصطفى محمد	٩/١٤	٨٥٠٠	من حـ/مصطفى محمد	٨/٢٠

مثال (٢):

تمت العمليات التالية في منشأة على أكرم خلال شهر يونيه ٢٠١٣.

١- في ١٥ منه دفعت المنشأة مصروفات صيانة أسطول سيارات النقل المملوك لها وقدره ١٥٠٠ج وقيدت في اليومية على النحو التالي:

١٥٠٠ من حـ/وسائل النقل

١٥٠٠ الى حـ/الصندوق

٢- في ١٧ منه باعت المنشأة بضاعة الى العميل عمرو بمبلغ ٣٠٠٠ج ولكن العملية قيدت على حساب عميل أخر باسم مشابه كما يلي:

٣٠٠٠ من حـ/عمر

٣٠٠٠ الى حـ/المبيعات

في ١٩ منه ظهرت المنشأة كمبيالة واردة لها الى المورد مصطفى وقيدت العملية كالآتي:

٢٥٠٠ من حـ/مصطفى

٢٥٠٠ الى حـ/أوراق الدفع

في ٢٥ منه اشترت المنشأة بضاعة بمبلغ ٦٨٠٠ دينار على الحساب من صبحي الميهي وقيدت العملية كالآتي:

٨٦٠٠ من حـ/المشتريات

٨٦٠٠ الى حـ/صبحي الميهي

المطلوب:

تصحيح الأخطاء الواردة بالقيود بكل من الطريقتين المطولة والمختصرة بفرض أنه تم اكتشافها جميعها في ٢٠١٣/٦/٣٠

أولاً: قيود التصحيح بالطريقة المطولة:

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـان	التاريخ
١٥٠٠		من حـ/ الصندوق	٦/٣٠
	١٥٠٠	الى حـ/وسائل النقل	
		الغاء القيد رقم – ص – لعدم صحته	
١٥٠٠		من حـ/مصروفات الصيانة	٦/٣٠
	١٥٠٠	الى حـ/الخزينة	
		اثبات القيد الصحيح الخاص بمصروفات الصيانة	
٣٠٠٠		من حـ/المبيعات	
	٣٠٠٠	الى حـ/ عمر	
٣٠٠٠		من حـ/عمرو	٦/٣٠
	٣٠٠٠	الى حـ/المبيعات	
		إثبات القيد الصحيح الخاص بالفاتورة رقم	
٢٥٠٠		من حـ/أوراق الدفع	٦/٣٠
	٢٥٠٠	الى حـ/مصطفى	
		(الغاء القيد الخاص بالكمبيالة المظهرة الى المذكور ص--)	

٢٥٠٠		من حـ/مصطفى	٦/٣٠
	٢٥٠٠	الى حـ/أوراق القبض	
		(إثبات القيد الصحيح الخاص بالكمبيالة المظهرة للمورد المذكور)	
٨٦٠٠		من حـ/صبحي الميهي	٦/٣٠
	٨٦٠٠	الى حـ/المشتريات	
		(الغاء القيد الخاص بالفاتورة رقم -- بتاريخ --)	
٦٨٠٠		من حـ/المشتريات	٦/٣٠
	٦٨٠٠	الى حـ/صبحي الميهي	
		(اثبات القيد الصحيح الخاص بالفاتورة رقم --)	

ثانياً: قيود التصحيح بالطريقة المختصرة:

١٥٠٠		من حـ/مصروفات الصيانة	٦/٣٠
	١٥٠٠	الى حـ/وسائل النقل	
		تصحيح القيد رقم -- ص -- الخاص بمصروفات ص. السيارات	
٣٠٠٠		من حـ/عمرو	٦/٣٠
	٣٠٠٠	الى حـ/عمر	
		(تصحيح القيد رقم -- ص --	
٢٥٠٠		من حـ/ أوراق الدفع	٦/٣٠
	٢٥٠٠	الى حـ/ أوراق القبض	
		تصحيح القيد رقم -- ص -- الخاص بالكمبيالة المظهرة الى مصطفى	
١٨٠٠		من حـ/صبحي الميهي	٦/٣٠
	١٨٠٠	الى حـ/المشتريات	
		تصحيح القيد رقم -- ص -- الخاص بشراء بضاعة على الحساب من المذكور عاليه	

ملاحظات على الطريقة المختصرة:

١- الخطأ في العملية رقم (١) ينحصر في الطرف المدين من القيد وهو حساب وسائل النقل، أما الطرف الدائن وهو حساب الصندوق فصحيح لذلك يلغي الطرف المدين من القيد الخطأ وهو حساب وسائل النقل بجعله دائنا ويحل محله في الطرف المدين الحساب الصحيح وهو حساب مصروفات الصيانة.

٢- الخطأ في العملية رقم (٢) ينحصر في الطرف المدين وهو حساب العميل عمر، أما الطرف الدائن وهو حساب المبيعات فصحيح. لذلك يلغي الطرف المدين من القيد يجعل حساب عمر دائنا ويحل في الطرف المدين حساب العميل الصحيح وهو حساب عمرو.

٣- الخطأ في العملية رقم (٣) ينحصر في الطرف الدائن من القيد وهو حساب أوراق الدفع. أما الطرف المدين من القيد وهو مصطفى فهو سليم، لذلك يلغي الطرف الدائن من القيد الخطأ بجعل حساب أوراق الدفع مدينا ويحل محله في الطرف الدائن حساب أوراق القبض.

٤- الخطأ في العملية رقم (٤) يتمثل في مبلغ العملية أما القيد نفسه فصحيح فحساب المشتريات يزيد مبلغ ١٨٠٠ج وكذلك حساب المورد الميهي لذلك فإن تصحيح الخطأ يكون بانقاص الزيادة في حساب المشتريات بجعله دائنا بالفرق وتخفيض حساب المورد أيضاً بجعله مدينا بنفس القيمة.

٢/١/٥/١١: تصويب الأخطاء في دفتر الأستاذ:

قد يقع الخطأ في بعض الأحيان في عملية الترحيل الى دفتر الأستاذ في حين أن قيد اليومية يكون سليماً. مثل الخطأ في نقل الأرقام (ترحيل مبلغ ٥٠٧ على أنه ٥٧٠ج مثلا) أو الخطأ في الترحيل الى الجانب الصحيح من الحساب المختص، ومن أمثلة ذلك أيضاً الأخطاء الكتابية التي قد تحدث عند

جمع جوانب الحسابات أو في استخراج أرصدتها أو في نقل المجاميع من صفحة الى أخرى في دفتر الأستاذ.

وحيث أن دفتر الأستاذ يمثل أحد الدفاتر الإحصائية والتي لم يشترط القانون شروطا خاصة لامساكها، فإنه يجوز تصحيح ما قد تقع بها من أخطاء بالشطب مع توقيع من قام به وذلك طالما كان قيد اليومية صحيحا، وفيما يلي أمثلة لتصويب أخطاء دفتر الأستاذ بفرض أن قيد اليومية صحيح وأن الخطأ ينحصر في حسابات الأستاذ فقط.

١- رد العميل عبد الرحمن بضاعة بمبلغ ٤٠٠ج، وقد رحل المبلغ الى الجانب المدين من حسابه في دفتر الأستاذ بدلا من ترحيله الى الجانب الدائن. في هذه الحالة يتم تصحيح الخطأ بوضع خط بالحبر الأحمر على القيد الخطأ في الجانب المدين من الحساب مع توقيع المختص بجانب القيد المشطوب، ثم يثبت القيد الصحيح في الجانب الدائن ويكون شكل الحساب بعد إجراء التصحيح كالآتي:

٤٠٠	من حـ/مردودات المبيعات (توقيع)	٤٠٠	من حـ/مردودات المبيعات

٢- اشترت المنشأة بضاعة بمبلغ ٤٦٠٠ج من الهدى على الحساب وقد اتضح أن المرحل لحساب المورد المذكور هو مبلغ ٦٤٠٠ج في هذه الحالة يتم تصحيح الرقم ٦٤٠٠ في الجانب الدائن من حـ/الهدى بالحبر الأحمر ويكتب فوقه الرقم الصحيح وهو ٤٦٠٠ ج على أن يوقع الموظف المختص بجانب ذلك.

٣- سمحت المنشأة بخصم نقدي قدره ٩٠ج للعميل مصطفى وقد رحل المبلغ الى الجانب الدائن من حساب العميل ولكنه لم يرحل الى الجانب المدين

من حساب الخصم المسموح به. ويتمثل تصحيح الخطأ هنا في ترحيل طرف العملية الى حساب الخصم المسموح به في دفتر الأستاذ.

٤- أخطأ كاتب الحسابات في استخراج رصيد حساب البنك بدفتر الأستاذ نتيجة الخطأ في جمع جانبي الحساب، وفي هذه الحالة يتم تصحيح جانبي الحساب وشطب المجاميع والرصيد الخطأ ووضع المجاميع والرصيد الصحيح مع التوقيع بجانب الأرقام المشطوبة.

٢/٥/١١: تصويب الأخطاء خلال الفترة المالية التالية:

قد تقع بعض الأخطاء الدفترية خلال فترة مالية معينة ولا يتم اكتشافها خلال نفس الفترة التي وقعت فيها، خاصة إذا كانت من ذلك النوع الذي لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة، ومما لا شك فيه أنه إذا اكتشفت في أحد الفترات المالية أي أخطاء تكون قد وقعت خلال فترة سابقة فلابد من تصحيحها.

وتتوقف طريقة التصحيح في هذه الحالة على نوع الحساب الذي تأثر بالخطأ فإذا كان الخطأ قد وقع في أحد حسابات نتيجة الأعمال كحسابات البضاعة والحسابات الأسمية فإن ذلك يعني أن نتيجة الأعمال قد تأثرت بقيمة هذا الخطأ. ولما كانت نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة تصل في النهاية الى صاحبه (أو أصحابه) سواء في حساب رأس المال (أو الحسابات الجارية للشركاء) فإنه لابد من تصحيح الخطأ عن طريق هذين الحسابين.

وإذا كان الخطأ قد أثر على أحد الحسابات الشخصية أو الحقيقية، وهي التي تظهر في قائمة المركز المالي – فإنه يتم تصحيحه عن طريق هذه الحسابات دون الرجوع الى حساب رأس المال لصاحب المنشأة أو الحسابات الجارية للشراء. وفيما يلي مثالا يوضح ذلك:

المطلوب تصويب الأخطاء الواردة بالمثال (٢) بفرض أن السنة المالية تنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام وأنه قد تم اكتشاف تلك الأخطاء خلال السنة التالية (٢٠١٤).

الحل

١٥٠٠		من ح/رأس المال	٢٠١٤
	١٥٠٠	الى ح/وسائل النقل	
		تصحيح المعالجة الخاصة بمصروفات الصيانة عام ٢٠١٣	
٣٠٠٠		من ح/عمرو	٢٠١٤
	٣٠٠٠	الى ح/عمر	
		(تصحيح القيد الخطأ رقم – في عام ٢٠١٣)	
٢٥٠٠		من ح/ أوراق الدفع	٢٠١٤
	٢٥٠٠	الى ح/ أوراق القبض	
		تصحيح القيد الخطأ رقم -- في عام ٢٠١٣	
١٨٠٠		من ح/صبحي المهي	٢٠١٤
	١٨٠٠	الى ح/رأس المال	
		تصحيح القيد الخطأ رقم – في عام ٢٠١٣	

ملاحظات:

١- بالنسبة للخطأ في العملية رقم (١) فقد أدى الى زيادة حقوق صاحب المنشأة عام ٢٠١٣ بمبلغ ١٥٠٠ ج نتيجة تحميل مصروفات الصيانة لحساب الأصل بدلا من حساب النتيجة. لذلك اقتضى الأمر تصحيحه بتخفيض حقوق صاحب المنشأة (رأس المال) بمبلغ ١٥٠٠ج وتخفيض حساب الأصل (وسائل النقل) بالقيمة أيضاً. وقد تم افتراض أن المنشأة لم تحتسب اهلاك على هذه القيمة عند معالجتها خطأ في حساب الأصل خاصة وأنها تمت في نهاية العام تقريباً.

٢- الخطأ في العملية رقم (٢)، (٣) لم يؤثر في حساب رأس المال، وإنما أثر في حساب العملاء وأوراق القبض وأوراق الدفع.

٣- الخطأ في العملية الأخيرة قد أثر على حقوق صاحب المنشأة لأنه قد أدى الى زيادة المشتريات بأكبر من قيمتها خلال عام ٢٠١٣ بمبلغ ١٨٠٠ج ويكون قد انعكس على تخفيض حقوق صاحب المنشأة بما يعادل هذه القيمة نظرا لأن حساب المشتريات أحد حسابات النتيجة. كما أن هذا الخطأ قد انعكس على زيادة حساب أحد الموردين هو المورد صبحي الميهي لذلك فإن تصحيح الخطأ يكون بتخفيض حساب المورد بجعله مدينا بالفرق، وزيادة حقوق صاحب المنشأة بجعل رأس المال دائنا بنفس القيمة.

٣/٥/١١: الحساب المعلق:

إذا حدث ولم يتوازن ميزان المراجعة تتخذ الخطوات اللازمة لاكتشاف الأخطاء التي تسببت في ذلك وتصحيحها، وقد يتعذر في بعض الأحيان اكتشاف تلك الأخطاء وموازنة الميزان قبل إعداد القوائم المالية، لذلك فقد ترى المنشأة إجراء موازنة صورية بصفة مؤقتة بفتح حساب معلق يرحل اليه الفرق الموجود في الميزان (بدون قيد يومية) ويظهر رصيد هذا الحساب – الذي قد يكون مدينا أو دائنا حسب طبيعة الفرق في الميزان – بقائمة المركز المالي في نهاية السنة المالية.

وعندما يتم اكتشاف الأخطاء في السنة التالية تثبت القيود اللازمة لتصحيحها ومن المفروض أن يقفل الحساب المعلق نتيجة ذلك التصحيح. إذا تم اكتشاف جميع الأخطاء التي أدت الى قيمة الفرق في جانبي الميزان.

مثال (٤):

تنتهي السنة المالية لمنشأة علي أكرم في ٣١ ديسمبر من كل عام. وفي نهاية عام ٢٠١٢ تعذر موازنة ميزان المراجعة المستخرج من دفتر الأستاذ وتقرر ترحيل الفرق وقدره ٥٠٠ج الى الجانب المدين من حساب معلق.

وقد تم اكتشاف الأخطاء التالية خلال عام ٢٠١٣

١- عند ترصيد حساب المشتريات استخرج الرصيد بمبلغ ١٠٤٠٠٠ج بدلا من الرصيد الصحيح وقدره ١٠٦٠٠٠ج.

٢- سمحت المنشأة بخصم قدره ١٥٠٠ج للعميل مصطفى، وقد رحل المبلغ الى الجانب المدين من حساب الخصم المسموح به ولكنه لم يرحل الى الجانب الدائن من حساب العميل مصطفى.

٣- اشترت المنشأة أثاثاً بمبلغ ١٠٠٠ج في نهاية عام ٢٠١٢ نقدا وقد تم قيد العملية بجعل حساب المشتريات مدينا وحساب الخزينة دائناً.

المطلوب:

١- اثبات قيود التصحيح اللازمة في دفتر اليومية.

٢- تصوير الحساب المعلق في دفتر الأستاذ.

الحل

قيود التصحيح:

٢٠٠٠		من حـ/رأس المال	٢٠١٣
	٢٠٠٠	الى حـ/معلق	
		تصحيح الخطأ الذي سببه نقص قيمة المشتريات خلال عام ٢٠١٢	
١٥٠٠		من حـ/معلق	٢٠١٣
	١٥٠٠	الى حـ/مصطفى	
		قيد قيمة الخصم المسموح به والذي لم يرحل الى حساب العميل مصطفى خلال عام ٢٠١٢	
١٠٠٠		من حـ/ الأثاث	٢٠١٣
	١٠٠٠	الى حـ/ رأس المال	
		تصحيح الخطأ في معالجة الأثاث المشتري عام ٢٠١٢	

حـ/معلق

٥٠٠	رصيد ٢٠١٢/١٢/٣١	٢٠٠٠	من حـ/رأس المال٢٠١٣
١٥٠٠	إلى حـ/مصطفى في ٢٠١٣		
٢٠٠٠		٢٠٠٠	

ملحوظة:

يلاحظ أن الخطأين الأول والثاني من الأخطاء التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة ولذلك تم تصحيحها بالحساب المعلق أم الخطأ الثالث فهو من الأخطاء الفنية التي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة وتم تصحيحه بالطريقة المختصرة.

التمرين الثالث

فيما يلي القيود الخطأ التي تم اكتشافها في دفتر يومية "منشأة البركة" في ٢٠٠٧/٦/٣١:

البيان	له	منه
من حـ/ المسحوبات إلى حـ/ المبيعات (سحب بضاعة تكلفتها ٥٠٠٠ج)	٥٠٠٠	٥٠٠٠
من حـ/ المشتريات إلى حـ/ منشأة عدنان (شراء بضاعة على الحساب إجمالي ١٠٠٠٠ج وبخصم تجاري ٢% التسليم محل المشترى)	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
من حـ/ المشتريات إلى حـ/ النقدية بالخزينة (شراء أثاث نقدا تم تخصيص نصفه لمنزل صاحب المنشأة)	٨٠٠٠	٨٠٠٠
من حـ/ مصاريف نقل للداخل إلى حـ/ النقدية بالخزينة (سداد مصاريف نقل البضاعة المشتراة من منشأة عدنان)	١٠٠	١٠٠
من حـ/ أوراق الدفع إلى حـ/ منشأة عدنان (قبول كمبيالة مسحوبة لأمر منشأة عدنان)	٩٨٠٠	٩٨٠٠

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لتصحيح الأخطاء بالقيود السابقة.

الحل

قيود اليومية اللازمة لتصحيح الأخطاء

تاريخ	رقم القيد	بيان	له	منه
٢٠٠٧				
٦/٣٠	١	من حـ/ المبيعات		٥٠٠٠
		إلى حـ/ المشتريات	٥٠٠٠	
٦/٣٠	٢	من حـ/ منشأة عدنان		٢٠٠
		إلى حـ/ المشتريات	٢٠٠	
٦/٣٠	٣	من مذكورين		
		حـ/ الأثاث		٤٠٠٠
		حـ/ المسحوبات		٤٠٠٠
		إلى حـ/ المشتريات	٨٠٠٠	
٦/٣٠	٤	من حـ / النقدية بالخزينة		١٠٠
		إلى حـ/ مصاريف نقل للداخل	١٠٠	
٦/٣٠	٥	من حـ/ منشأة عدنان		١٩٦٠٠
		إلى حـ/ أوراق الدفع	١٩٦٠٠	

طرائق الاندثار

أولا: طريقة القسط الثابت

وفيما يلي مثالاً يوضح ذلك:

اشترت منشأة علي أكرم سيارة لنقل البضائع تكلفتها (١٢٠,٠٠٠) ج، وقدر لها عمر إنتاجي ٦ سنوات، ومن المقدر قيمة تخريدية لها في نهاية السنوات الستة بمبلغ ٦,٠٠٠ جنيه. ولحساب قسط الإهلاك لهذه السيارة وفقاً لطريقة القسط الثابت يتبع ما يلي:

القيمة القابلة للإهلاك = التكلفة الأصلية – قيمة النفاية

= ١٢٠,٠٠٠ – ٦,٠٠٠ = ١١٤,٠٠٠

قسط الإهلاك = ١١٤,٠٠٠ ÷ ٦ سنوات = ١٩,٠٠٠ج

ثانيا: طريقة القسط المتناقص:

يرى أنصار هذه الطريقة أن المنشأة تستفيد من الأصل الثابت بنسبة متناقصة على مدار عمره الإنتاجي، بمعنى أن درجة الاستفادة تتناقص من سنة لأخرى، ومن هنا يلزم – من وجهة نظرهم – تحديد قيمة قسط الإهلاك بحيث يتم تحميل كل سنة طبقاً لدرجة استفادتهم من الأصل، وعليه فإن هذه الطريقة تقضي بتحميل قائمة الدخل خلال عمر الأصل بقسط متناقص من سنة لأخرى، ويتم ذلك عادة بنسبة ثابتة من رصيد الأصل في أول كل سنة، وذلك كما يلي:

قسط الإهلاك السنوي = رصيد الأصل في أول السنة × النسبة المئوية للإهلاك

هذا، ويختلف قسط الإهلاك في ظل طريقة القسط المتناقص عن طريقة القسط الثابت في أن الأول يتحدد قيمته بنسبة من الرصيد الدفتري للأصل الثابت في بداية السنة المالية، بينما يحتسب الثاني كنسبة من القيمة القابلة للإهلاك. مما يعني أن قسط الإهلاك وفقاً لطريقة القسط المتناقص لا يأخذ

في الحسبان القيمة التخريدية المقدرة للأصل في نهاية العمر الإنتاجي. وهذا لا يعني تجاهل هذه القيمة أو عدم تحديدها وإنما يجب الاستمرار في إهلاك الأصل الثابت سنوياً بشرط ألا تقل القيمة الدفترية للأصل عن القيمة التخريدية المقدرة.

ثالثا: طريقة مجموع الوحدات:

تقوم هذه الطريقة على افتراض ارتباط قيمة الإهلاك بنشاط الأصل وليس بالفترة الزمنية. ويتم التعبير عن نشاط الأصل الثابت إما باستخدام عدد الوحدات التي ينتجها أو عدد ساعات التشغيل أو عدد الكيلومترات المقطوعة بالنسبة للسيارة، أو عدد ساعات الطيران بالنسبة للطائرة. ووفقاً لهذه الطريقة يحسب قسط الإهلاك بالمعادلة التالية:

قسط الإهلاك = معدل إهلاك الوحدة × عدد الوحدات الفعلية خلال الفترة المالية

$$\text{معدل إهلاك الوحدة} = \frac{\text{تكلفة الأصل الثابت – القيمة التخريدية}}{\text{إجمالي وحدات النشاط المقدر خلال العمر الإنتاجي للأصل}}$$

هذا ومن الواضح أن حساب قسط الإهلاك وفقاً لهذه الطريقة يستند إلى منطق يجعلها تحقق تطبيق سليم لمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات. ويعتبر استخدام هذه الطريقة ضرورياً إذا توافرت الظروف التالية:

- ارتباط النقص في الخدمات المتوقعة من الأصل بمعدلات الاستخدام.
- اختلاف معدلات استخدام الأصل بصورة ملموسة من فترة لأخرى.

قيود التسوية وميزان المراجعة المعدل

تسجل العمليات المحاسبية في السجلات بموجب أساسين هما الأساس النقدي وأساس الاستحقاق، ويختلف تطبيق هذه الأسس حسب طبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية سواء أكانت خاصة أم حكومية، هادفة للربح أم غير هادفة له، وكما هو موضح في أدناه:

أولاً: الأساس النقدي:

وبموجب هذا الأساس يتم تسجيل والاعتراف بكافة المصاريف المدفوعة والإيرادات المستلمة خلال السنة المالية بغض النظر عن تاريخ استحقاقها سواء كانت تخص الفترة الحالية أم الفترات الأخرى، أي أن هذا الأساس يعترف بالمعاملات والأحداث فقط عند استلام النقد أو دفعه، وان أساس أثبات قيود المصروفات والإيرادات هو تاريخ الصرف أو التحصيل الفعلي خلال السنة المالية بغض النظر عن تاريخ الاستحقاق سواء أكان يخص سنة قادمة أو سابقة أو حالية .

ويمتاز هذا الأساس بالبساطة والسهولة في فهم القوائم المالية، وكذلك السهولة في الرقابة والسيطرة على التدفقات المالية فضلا على السهولة في عرض الحسابات وسرعة أقفالها وعرض الكشوفات المالية.

ويترتب على إتباع الأساس النقدي ان المبالغ التي لم تدفع حتى نهاية السنة المالية ولا يعمل بها قيود استحقاق وبالتالي لا تعكس الكشوفات المالية حقيقة الوضع من ربح أو خسارة، لان الدفع سوف يتم خلال السنة اللاحقة التي يثبت بها المصروف عند أنفاقه وكذلك فيما يخصّ الإيرادات فان ما يحصل منها بعد انتهاء السنة المالية التي تستحق فيها يضاف إلى حساب السنة التي تم تحصيل الإيراد فيها، ومن ثمّ فإنّ عناصر القوائم المالية تكون من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية والأرصدة النقدية أي إنّ هذا الأساس لا يعكس حساب الموجودات أو المطلوبات مما يفقد النظام المحاسبي القدرة على أظهار المركز المالي الحقيقي والنتائج المالية السليمة، ومن ثم فهو لا يساعد على التخطيط ولا يقدم معلومات عن الأداء وإنّ قواعده تسمح بتداخل نتائج الأعمال خلال عدة سنوات.

ثانياً: أساس الاستحقاق:

بموجب هذا الأساس يتم الاعتراف وتسجيل الآثار المالية للمعاملات لمصاريف وإيرادات الفترة التي حدثت فيها هذه المعاملات والأحداث بغض النظر عن وقت الدفع أو الاستلام النقدي. ومن أهم مميزات أساس الاستحقاق هو توفير معلومات تعكس الصورة الحقيقية لموارد الوحدة الاقتصادية خلال السنة، إي الوضع المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية. ويترتب على أتباع أساس الاستحقاق أجراء التسويات اللازمة التي تعكس المصاريف والإيرادات، وعند أعداد الحسابات الختامية تجري التسويات الحسابية اللازمة لتحديد ما يخص كل سنة مالية من إيرادات ومصروفات وتحميلها بما لها من إيراد وما يخصها من مصاريف. ويتم أعداد القيود الجردية أو قيود التسوية في نهاية الدورة المحاسبية بعد أعداد ميزان المراجعة للشهر الأخير قبل أعداد الكشوفات المالية، ويسمى بميزان المراجعة الأولي، وبعد أعداد قيود التسوية يتم أعداد ميزان المراجعة المعدل بعد تعديل الحسابات الاسمية، أما الحسابات الحقيقية فتظهر في قائمة المركز المالي بعد أعداد ميزان المراجعة والذي يسمى ميزان المراجعة بعد غلق الحسابات الاسمية.

ويقصد بالحسابات الاسمية بالحسابات التي تفتح خلال السنة المالية وتغلق في نهاية السنة نفسها عند أعداد الحسابات الختامية (المتاجرة والأرباح والخسائر)، وتتمثل بكافة المصاريف والإيرادات مثل الرواتب والأجور والمشتريات والمبيعات إيراد الخدمات، وغيرها. أما الحسابات الحقيقية فتتضمن كافة ممتلكات الوحدة الاقتصادية التي تظهر في قائمة المركز المالي.

فضلاً عن ما جاء في أعلاه، فانه يتم أعداد قيود التسوية لتحقيق مبدأ أساسي في المحاسبة هو مقابلة المصاريف بالإيرادات التي تخصها بهدف التوصل إلى كشوفات مالية تعكس الوضع الحقيقي للوحدة الاقتصادية خلال

فترة محاسبية ما، ويتم المحاسبة عن قيود التسوية للمصاريف والإيرادات وفق المقدمات والمستحقات، والتي يمكن تصنيفها إلى:

أولاً: المقدمات Deferrals:

1. **المصاريف المدفوعة مقدماً Prepaid expenses:**

وتتضمن كافة المصاريف التي تم دفعها، التي تخص أكثر من فترة مالية، مثلاً دفع مصاريف تأمين لمدة سنتين. وتصنف المصاريف المدفوعة مقدماً ضمن الموجودات غير الملموسة، وتصنف في المركز المالي كونها تأخذ ميزة الموجودات وهي تحقيق المنافع الاقتصادية المستقبلية، ويمثل هذا المبلغ مصروف الفترة القادمة.

2. **الإيرادات المستلمة مقدماً Unearned revenues:**

وتتضمن الإيرادات التي تم استلامها والتي تخص أكثر من فترة محاسبية ولم يحين وقت استحقاقها، على سبيل المثال تم استلام إيراد عقار لمدة سنتين، وتصنف الإيرادات المستلمة مقدماً ضمن المطلوبات قصيرة الأجل إذا كانت تستحق في السنة القادمة، وضمن المطلوبات طويلة الأجل إذا كانت تخص أكثر من سنتين، والسبب في تصنيفها ضمن المطلوبات، لأنها تعد التزام يفرض علينا تقدم الخدمة أو السلعة مقابل تلك الأموال التي استلمت مقدماً بصورة إيرادات.

ثانياً: المستحقات Accruals:

1. **المصاريف المستحقة Accrued expenses:**

وتتضمن كافة المصاريف المستحقة وغير مدفوعة، على سبيل المثال عدم دفع رواتب الشهر الأخير للسنة المالية، وتصنف المصاريف المستحقة ضمن المطلوبات قصيرة الأجل.

2. الإيرادات غير مستلمة (المستحقة) Accrued revenues:

وهي الإيرادات المستحقة وغير مستلمة، وتصنف الإيرادات غير مستلمة ضمن الموجودات غير الملموسة.

وفي أدناه المعالجة المحاسبية للمقدمات والمستحقات

نوع التسوية	المصروفات	الايرادات
مقدمات	× من حـ/مصروفات مدفوعة مقدماً × إلى حـ/ مصروفات	× من حـ/ايرادات × إلى حـ/ إيرادات مستلمة مقدماً
مستحقات	× من حـ/ مصروفات × إلى حـ/ مصروفات مستحقة	× من حـ/ إيرادات مستحقة × إلى حـ/ايرادات

أما تصنيف قيود التسوية في المركز المالي كما في الميزانية الجزئية أدناه:

المركز المالي الجزئي

الموجودات الأخرى (غير ملموسة)		المطلوبات المتداولة	
×××	تأمين المدفوعة مقدماً	×××	إيراد عقار مستلم مقدماً
×××	الإيرادات المستحقة	×××	المصاريف المستحقة

وفي أدناه مثال لكل حالة من الحالات أعلاه:

1. المصاريف المدفوعة مقدماً:

مثال (1): في 2018/1/1 تم دفع تأمين بملغ 2000000 دينار لمدة سنتين.

المطلوب: تسجيل قيد دفع التأمين وقيد التسوية وقيد غلق تأمين وأعداد قائمة المركز المالي الجزئية.

في 2018/1/1	2000000 من حـ/تأمين 2000000 إلى حـ/الصندوق
التأمين السنوي= 2000000÷2 =1000000	
قيد التسوية 2018/12/31	1000000 من حـ/تأمين المدفوعة مقدماً 1000000 إلى حـ/التأمين
قيد الغلق 2018/12/31	1000000 من حـ/الأرباح والخسائر 1000000 إلى حـ/التأمين

المركز المالي الجزئي

الموجودات الأخرى
1000000 تأمين المدفوعة مقدماً

بالرجوع إلى المثال السابق، وبافتراض أن التأمين مدفوع عن سنتين اعتبارا من 2018/7/1.

المطلوب:

تسجيل قيد دفع التأمين وقيد التسوية وقيد غلق التأمين وأعداد قائمة المركز المالي الجزئية.

في 2018/7/1	2000000 من حـ/تأمين 2000000 إلى حـ/الصندوق
التأمين السنوي= 2000000÷2 =1000000 تأمين سنة 2018 = 1000000×12/6 =500000 التأمين المدفوع مقدما= 2000000-500000	

= 1500000	
قيد التسوية 2018/12/31	1500000 من حـ/تأمين المدفوعة مقدماً 1500000 إلى حـ/التأمين
قيد الغلق 2018/12/31	500000 من حـ/الأرباح والخسائر 500000 إلى حـ/التأمين

حـ/تأمين

2000000	حـ/الصندوق	1500000	حـ/تأمين المدفوعة مقدماً
		500000	حـ/الأرباح والخسائر
2000000		2000000	

المركز المالي الجزئي

الموجودات الأخرى	
1500000	تأمين المدفوعة مقدماً

2. الإيرادات المستلمة مقدماً:

مثال(2): في 2018/7/1 تم استلام إيراد عقار بمبلغ 1500000 دينار عن خدمات لمدة سنة ونصف.

المطلوب: تسجيل قيد استلام إيراد العقار وقيد التسوية وقيد غلق إيراد عقار وأعداد قائمة المركز المالي الجزئية.

في 2018/7/1	1500000 من حـ/الصندوق 1500000 إلى حـ/إيراد عقار

إيراد العقار

2018	2019
500000=18/6×1500000	1000000 =18/12×1500000

قيد التسوية 2018/12/31	1000000 من ح/إيراد عقار 1000000 إلى ح/إيراد عقار مستلم مقدماً
قيد الغلق 2018/12/31	500000 من ح/إيراد عقار 500000 إلى ح/الأرباح والخسائر

ح/إيراد عقار

1000000	ح/إيراد عقار مستلم مقدماً	1500000	ح/الصندوق
500000	ح/الأرباح والخسائر		
1500000		1500000	

المركز المالي الجزئي

المطلوبات المتداولة	
1000000	إيراد عقار مستلم مقدماً

3. المصاريف المستحقة

مثال(3): في 2018/12/31 ظهر رصيد الرواتب في ميزان المراجعة قبل التعديل بمبلغ 11000000 دينار، علماً أن الرواتب الشهرية كانت 1000000 دينار شهرياً.

المطلوب: تسجيل قيد التسوية للازم وقيد الغلق وأعداد قائمة المركز المالي الجزئية.

الراتب السنوي= 1000000 ×12

= 12000000

الرواتب المستحقة= 12000000 -11000000

= 1000000

قيد التسوية 2018/12/31	1000000 من ح/الرواتب 1000000 إلى ح/الرواتب المستحقة

حـ/الرواتب

11000000	الرصيد	12000000	حـ/الأرباح والخسائر
1000000	حـ/الرواتب المستحقة		
12000000		12000000	

قيد الغلق	12000000 من حـ/الأرباح والخسائر
2018/12/31	12000000 إلى حـ/الرواتب

المركز المالي الجزئي

المطلوبات المتداولة	
1000000	الرواتب المستحقة

4. الإيرادات غير مستلمة أو المستحقة:

مثال(4): في 2018/12/31 ظهر رصيد إيراد العقار بمبلغ 220000 دينار، علماً أن إيراد العقار الشهري كان 25000 دينار.

المطلوب: تسجيل قيد التسوية للازم وقيد الغلق وأعداد قائمة المركز المالي الجزئية.

إيراد العقار السنوي= 25000×12

= 300000

إيراد العقار المستحق= 300000-220000

=80000

قيد التسوية	80000 من حـ/إيراد العقار المستحق
2018/12/31	80000 إلى حـ/إيراد العقار

حـ/إيراد العقار

300000	حـ/الأرباح والخسائر	220000	الرصيد
		80000	حـ/إيراد العقار المستحق
300000		300000	

قيد الغلق	
2018/12/31	300000 من حـ/إيراد العقار
	300000 إلى حـ/الأرباح والخسائر

المركز المالي الجزئي

الموجودات الاخرى	
	80000 إيراد العقار المستحق

مثال(5): في 2018/12/1 اقترضت شركة السلام قرض بمبلغ 1200000 دينار لمدة من المؤسسة الوطنية للتمويل بفائدة بنسبة 10% تدفع كل 6 أشهر، وقد تم إيداع المبلغ في الصندوق.

المطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة ابتدأً من استلام القرض حتى سداده.

الحل/

قيد استلام القرض في 2018:/12/1

1200000 من حـ/الصندوق

1200000 إلى حـ/القرض

ومن اجل أثبات الفائدة فينبغي ملاحظة أن تاريخها من 2018/12/1 إلى 2019/5/1، ووفقاً لمبدأ الاستحقاق في المحاسبة فان يتم تحميل كل سنة

مالية بما عليها من مصاريف، لذا فانه في 2018/12/31 يتم أثبات قيد استحقاق لإثبات مصروف الفائدة الذي يخص الفترة الحالية وفقاً للقيد الأتي:

الفائدة = مبلغ القرض× نسبة الفائدة × مدة الفائدة

= 1200000× %10 × 12/1

= 10000 الفائدة الشهرية

قيد تسوية بالفائدة المستحقة في 2018/12/31 هو:

10000 من حـ/فائدة القرض

10000 إلى حـ/فائدة القرض المستحقة

وعند تسديد فائدة القرض المستحقة في 1/6/2019 يكون القيد المحاسبي:

= 1200000× %10 × (6÷12)

= 60000

فائدة القرض 60000

2018	2019
10000	50000

من مذكورين

10000 من حـ/فائدة القرض المستحقة

50000 من حـ/فائدة القرض

60000 إلى حـ/الصندوق

قيد سداد القرض مع الفائدة في 2019/12/1:

من مذكورين

1200000 من حـ/القرض

60000 من حـ/فائدة القرض

1260000 إلى حـ/الصندوق

ميزان المراجعة المعدل:

ميزان المراجعة قائمة بكل الحسابات المفتوحة في دفتر الأستاذ والأرصدة الخاصة بها ويطلق على ميزان المراجعة الذي يعد بعد قيود التسوية مباشرة بميزان المراجعة المعدل أو ميزان المراجعة بعد التسويات. إن ميزان المراجعة المعدل يعد كما يعد ميزان المراجعة الأولي أو الاعتيادي وبالطريقة نفسها التي سبق تناولها والفرق بينهما يتحدد بما يلي:

1. إن ميزان المراجعة المعدل يعد مرة واحدة في نهاية الفترة المالية (السنة المالية) وبعد إجراء قيود التسويات، بينما ميزان المراجعة الاعتيادي يعد بصورة دورية شهرية عادة .
2. إن ميزان المراجعة المعدل يكون شامل لكل الحسابات وبصورتها النهائية بما فيها الحسابات الجردية التي تتم في 12/31 وبهذا يكون أكثر شمولية من ميزان المراجعة الاعتيادي.
3. ميزان المراجعة بعد قيود التسويات للمصروفات والإيرادات سيتضمن الحسابات الوسيطة من المصروفات المدفوعة مقدما والمستحقة الدفع والإيرادات غير المكتسبة والمكتسبة غير المقبوضة, فضلاً عن الحسابات الأخرى من الموجودات والمطلوبات والمصروفات والإيرادات وحقوق الملكية.

مثال(6): الأتي ميزان المراجعة لشركة الوداد التجارية في 2018/12/31 قبل التعديل:

مدين	دائن	اسم الحساب
50000		صندوق
150000		سيارات
	77000	دائنون
50000		الرواتب
150000		مشتريات
30000		مدينون
38000		أوراق قبض
5000		إيجار
	280000	مبيعات
	30000	إيراد عقار
	86000	رأس المال
473000	473000	المجموع

وقد تبين ما يلي:

1. إن السيارات تم شراءها بتاريخ 2018/1/1 وقد قدر العمر الإنتاجي لها 6 سنوات وقيمتها المتبقية 30000 دينار في نهاية عمرها الإنتاجي.
2. إن إيراد العقار الشهري 2000 دينار.
3. إن الرواتب الشهرية كانت 4200 دينار.

المطلوب: أعداد ميزان المراجعة المعدل.

قيد إثبات الاندثار في 2018/12/31:

$$\text{قسط الاندثار السنوي} = \frac{150000-30000}{6}$$

$$= 20000$$

20000 من حـ/اندثار السيارة

20000 إلى حـ/السيارة

إيراد العقار السنوي= 2000×12

= 24000

30000-24000 = 6000 إيراد العقار المستلم مقدماً

6000 من حـ/إيراد عقار

6000 إلى حـ/إيراد عقار مستلم مقدماً

الرواتب السنوية= 4200×12

= 50400

= 50400-50000

= 400 الرواتب المستحقة

400 من حـ/الرواتب

400 إلى حـ/الرواتب المستحقة

ميزان المراجعة المعدل

لشركة الوداد التجارية

كما في 2018/12/31

اسم الحساب	دائن	مدين
صندوق		50000
سيارات		130000
اندثار السيارة		20000
دائنون	77000	
الرواتب		50400
الرواتب المستحقة	400	

مشتريات		150000
مدينون		30000
أوراق قبض		38000
إيجار		5000
مبيعات	280000	
إيراد عقار	24000	
إيراد عقار مستلم مقدماً	6000	
رأس المال	86000	
المجموع	473400	473400

الحسابات الختامية والكشوفات المالية

الأهداف التعليمية للفصل:

في هذا الفصل سنتعرف على:

- مفهوم وطبيعة الحسابات المالية.
- مفهوم وطبيعة الكشوفات المالية.
- أعداد حساب المتاجرة.
- أعداد حساب الأرباح والخسائر .
- أعداد قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية).

تعد الحسابات الختامية والكشوفات المالية خلاصة عمل المحاسب خلال دورة مالية محاسبية غالباً ما تكون سنة واحدة، وتعد الشركات حساباتها الختامية في نهاية الدورة التي هي في العادة نهاية السنة الميلادية، وذلك لبيان نتائج أعمالها من ربح أو خسارة. وقد أشرنا في الفصل الأول أن هناك عدة أهداف من أعداد الكشوفات المالية، سواء أكانت على مستوى المشروع التجاري أم على المستوى القومي للبلد.

وتبين الحسابات الختامية والكشوفات المالية للمشروع التجاري الأرباح المتحققة خلال الفترة المحاسبية ووضعها المالي من خلال الإبلاغ عن مقدار الإيرادات المتحققة والمصروفات التي تحملتها المشروع التجاري للحصول على الإيرادات، وما تمتلكه من موجودات وما عليها من الالتزامات، وذلك من خلال حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي وكما يلي:

أولاً: حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر:

تعتمد الطريقة الانجليزية على فتح حسابان في نهاية العام هما حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر، وهما يقابلان كشف الدخل في الطريقة الأمريكية، وكما هو موضح في أدناه:

1. حساب المتاجرة:

يوضح هذا الحساب نتيجة عمليات شراء البضاعة وما يرتبط بها من مصروفات، كما ويوضح عمليات بيع البضاعة خلال فترة معينة، وما إذا كانت المشروع التجاري قد حقق أرباح إجمالية أو خسائر إجمالية، إذ يوضح هذا الحساب مجمل الربح أو الخسارة خلال فترة مالية واحدة، وفي ظل هذا الحساب يتم فيه مقابلة الإيرادات المتولدة عن النشاطات الرئيسة التي أقيم من أجلها المشروع التجاري متمثلة بالمتاجرة بالسلع أو البضائع من جهة، والمصروفات التي أسهمت بشكل مباشرة في توليد هذه الإيرادات من جهة أخرى، فإذا كانت الإيرادات أكبر من المصروفات، فإن هذه الزيادة تدعى مجمل الربح، وإذا كانت المصروفات أكبر من الإيرادات فإن النتيجة تدعى مجمل الخسارة. ويتم تنظيم حساب المتاجرة على شكل حساب له جانبان، جانب مدين وجانب دائن، وتسجل في الجانب المدين من حساب المتاجرة أرصدة الحسابات المستخرجة من سجل الأستاذ وهي:

أ. **بضاعة أول الفترة:** وهي عبارة عن المخزون السلعي من البضائع الباقية في المخازن في نهاية الدورة المالية السابقة والمدورة إلى الدورة المالية الحالية.

ب. **المشتريات:** وتشمل البضائع المشتراة أثناء الفترة بغرض إعادة بيعها وتحقيق الأرباح.

ج. **مصروفات الشراء:** وتضم المصروفات المتعلقة بعملية شراء البضائع مثل أجور نقل وتحميل المشتريات، والرسوم الكمركية، وعمولة وكلاء الشراء، ومصاريف نقل للداخل وغيرها من المصاريف المرتبطة بالمشتريات.

د. **مردودات ومسموحات المبيعات:** وهي البضائع التي سبق بيعها للزبائن والمعادة من قبلهم لعدم مطابقتها للمواصفات المتفق عليها أو بسبب تلفها أو وجود عيوب فيها، وكذلك السماح الممنوح لنفس الأسباب.

هـ. **الخصم المسموح به:** وهو الخصم الذي يتم منحه إلى المشتري بهدف تشجيعه على عملية الشراء والسداد.

ويظهر في الطرف الدائن من حساب المتاجرة أرصدة الحسابات الآتية:

أ. **المبيعات:** وتشمل قيمة البضائع المباعة خلال الدورة المالية.

ب. **مردودات ومسموحات المشتريات:** وتمثل قيمة المشتريات المعادة إلى الموردين بسبب عدم مطابقتها للمواصفات أو بسبب تلفها أو وجود عيوب فيها أو السماح الممنوح للمشتري لنفس الأسباب.

ج. **الخصم المكتسب:** وهو الخصم الذي يتم الحصول عليه نتيجة سداد قيمة المشتريات خلال فترة الخصم.

د. **بضاعة أخر الفترة:** وهي عبارة عن المخزون السلعي من البضائع الباقية في المخازن في نهاية الدورة المالية الحالية والمدورة إلى الدورة المالية القادمة.ويأخذ حساب المتاجرة الشكل الأتي:

حـ/المتاجرة للسنة المنتهية في 12/31/-- 200

××	حـ/بضاعة أول الفترة	××	حـ/بضاعة أخر الفترة
××	حـ/المشتريات	××	حـ/المبيعات
××	حـ/مردودات ومسموحات المبيعات	××	حـ/مردودات ومسموحات المشتريات
××	حـ/خصم مسموح به	××	حـ/خصم مكتسب
××	حـ/مصاريف الشراء		
××	حـ/ضرائب ورسوم جمركية		
××	حـ/مصاريف نقل للداخل		
××	حـ/عمولة وكلاء الشراء		
××	حـ/الرصيد (مجمل ربح)	××	حـ/الرصيد (مجمل خسارة)
×××		×××	

وعند ترصيد الحساب تكون نتيجة حساب المتاجرة أما مجمل الربح أو مجمل خسارة أو لا مجمل ربح أو خسارة، فإذا كان الجانب الدائن اكبر من الجانب المدين، فإن نتيجة الحساب تكون مجمل ربح، وعلى العكس من ذلك، إذا كان الجانب المدين اكبر من الجانب الدائن، فإن النتيجة تكون مجمل خسارة، وإذا تساوى الجانبين المدين والدائن تكون النتيجة لا مجمل ربح ولا خسارة، وبعدها يتم إعداد قيود الغلق. أما قيود اليومية المتعلقة بحساب المتاجرة فهي:

- قيد إقفال الحسابات ذات الأرصدة المدينة في الجانب المدين من حساب المتاجرة بالقيد الأتي:

	من حـ/المتاجرة	×××
	إلى مذكورين	
	حـ/بضاعة أول الفترة	×××
	حـ/المشتريات	×××
	حـ/مردودات ومسموحات المبيعات	×××
	حـ/خصم مسموح به	×××
	حـ/مصاريف الشراء	×××
	حـ/ضرائب ورسوم جمركية	×××
	حـ/مصاريف نقل للداخل	×××
	حـ/عمولة وكلاء الشراء	×××

- قيد إقفال الحسابات ذات الأرصدة الدائنة في الجانب الدائن من حساب المتاجرة:

	من مذكورين	
	حـ/المبيعات	×××
	حـ/مردودات ومسموحات المشتريات	×××
	حـ/خصم مكتسب	×××
	إلى حـ/المتاجرة	×××

- قيد أثبات مخزون آخر المدة:

	من حـ/بضاعة أخر المدة	×××
	إلى حـ/المتاجرة	×××

- قيد إقفال نتيجة حساب المتاجرة في حـ/الأرباح والخسائر والنتيجة أما تحقيق صافي الربح أو الخسارة، فإذا كنت النتيجة مجمل ربح (الجانب الدائن اكبر من المدين) :

×××	من ح/المتاجرة (مجمل ربح)
×××	إلى ح/الأرباح والخسائر

- أما إذا كنت النتيجة مجمل خسارة (الجانب المدين اكبر من الدائن)

×××	من ح/الأرباح والخسائر
×××	إلى ح/المتاجرة(مجمل خسارة)

من الناحية العملية، إن قيود الغلق تسجل قبل أعداد الحسابات الختامية، فضلاً عن ذلك فأنها تعد منفردة وليس في قيد مركب واحد، أما سبب كون حساب بضاعة أخر المدة في قيد منفصل عن القيود الأخرى، لأنه الحساب الوحيد الذي يعمل له قيد أثبات وليس قيد غلق كونه الحساب الوحيد الذي يظهر في حساب المتاجرة تارة، والمركز المالي ضمن الموجودات المتداولة تارة أخرى.

2. حساب الأرباح والخسائر:

يتم تنظيم حساب الأرباح والخسائر على شكل حساب له جانبين أيضاً، يقيد في الجانب المدين المصرفات التي تخص الفترة المحاسبية المحددة (ماعدا المصروفات التي تم إقفالها في حساب المتاجرة)، وجانب دائن يقيد فيه كافة الإيرادات التي ترتبط بتلك الفترة (إيراد المبيعات).

يتضمن الجانب المدين المصروفات الإدارية والتسويقية والمصروفات الأخرى والخسائر. وتشمل المصروفات الإدارية كافة المصروفات التي يتحملها المشروع التجاري للقيام بأعماله الإدارية على سبيل المثال الإيجار والرواتب ومصروف الاندثار والتأمين ومصاريف الاتصال والماء والكهرباء والصيانة وغيرها من المصاريف الأخرى. أما المصروفات التسويقية فتتضمن مصروفات البيع والتوزيع، ومصاريف النقل للخارج والدعاية والإعلان والترويج وضرائب التصدير، وغيرها من المصروفات التسويقية الأخرى التي يتحملها المشروع التجاري في سبيل بيع وتوزيع المنتجات.

وتشمل المصروفات الأخرى كافة المصروفات التي يتحملها المشروع التجاري في سبيل الحصول على التمويل اللازم لعملياتها المختلفة، كمصاريف الفائدة أو مصروفات فائدة القرض أو الفائدة المدينة وغيرها من المصروفات التي ليست إدارية أو تسويقية، بينما تتضمن الخسائر الأنشطة غير المرتبطة بالنشاط الرئيس للمشروع التجاري والتي لا يتوقع منها إيراد مستقبلي كخسائر بيع الموجودات الثابتة وخسائر استبدالها، ويضمن الجانب الدائن كافة الإيرادات الأخرى غير المرتبطة بالنشاط الأساسي للمشروع التجاري، كإيراد الفائدة وأرباح بيع الموجودات الثابتة وإيراد العقار، وغيرها من الإيرادات، وفي أدناه شكل حساب الأرباح والخسائر. ويأخذ حساب الأرباح والخسائر الشكل الأتي:

ح/الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 12/31/ - - 200

××	ح/المتاجرة (مجمل خسارة)	××	ح/المتاجرة (مجمل الربح)
××	ح/خسائر بيع الموجودات الثابتة	××	ح/أرباح بيع الموجودات الثابتة
××	ح/خسائر استبدال الموجودات الثابتة	××	ح/فوائد دائنة
××	ح/الرواتب والأجور	××	ح/إيراد عقار
××	ح/الإيجار	××	ح/أرباح بيع الاستثمارات
××	ح/مصاريف الماء والكهرباء	××	ح/إيراد أوراق مالية
××	ح/اندثار	××	ح/إيراد خدمات
××	ح/صيانة	××	ح/إيراد أخرى
××	ح/إعلان	××	ح/فائدة دائنة
××	ح/ضرائب تصدير		
××	ح/فائدة القرض		
××	ح/فائدة مدينة		
××	الرصيد (صافي الربح)	××	أو الرصيد (صافي الخسارة)
×××		×××	

- أما القيود المحاسبية الخاصة بقفل الجانب المدين فهي:

×××	من حـ/الأرباح والخسائر	
	إلى مذكورين	
	حـ/خسائر بيع الموجودات الثابتة	×××
	حـ/خسائر استبدال الموجودات الثابتة	×××
	حـ/الرواتب والأجور	×××
	حـ/الإيجار	×××
	حـ/مصاريف الماء والكهرباء	×××
	حـ/اندثار	×××
	حـ/صيانة	×××
	حـ/إعلان	×××
	حـ/ضرائب تصدير	×××
	حـ/فائدة القرض	×××
	حـ/فائدة مدينة	×××

- بينما قيود القفل الخاصة بقفل الجانب الدائن من الحساب:

	من مذكورين	
×××	حـ/أرباح بيع الموجودات الثابتة	
×××	حـ/فوائد دائنة	
×××	حـ/إيراد عقار	
×××	حـ/أرباح بيع الاستثمارات	
×××	حـ/إيراد أوراق مالية	
×××	حـ/إيراد خدمات	
×××	حـ/عمولة مكتسبة	
×××	حـ/فائدة دائنة	
×××	إلى حـ/الأرباح والخسائر	

- وتكون نتيجة النشاط أما صافي ربح أو صافي خسارة، وتقفل تلك النتيجة في حساب رأس المال، فإذا كانت النتيجة صافي ربح (الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين) فان القيد المحاسبي يكون:

××× من ح/الأرباح والخسائر

××× إلى ح/رأس المال

- أما إذا كانت النتيجة صافي خسارة (الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن) فان القيد المحاسبي يكون:

××× من ح/رأس المال

××× إلى ح/الأرباح والخسائر

التمرين الرابع : فيما يلي بعض أرصدة المستخرجة من ميزان المراجعة لشركة السلام التجارية في 2018./12/31

80000 بضاعة أول الفترة، 18000 مردودات ومسموحات المشتريات، 70000 بضاعة آخر الفترة، 12000 تأمين ضد الحريق، 420000 مشتريات، 4000 مصاريف هاتف وفاكس، 14000 مصاريف نقل المشتريات، 32000 رواتب العاملين، 8000 خصم مسموح به، 45000 رواتب الإدارة، 7000 مردودات ومسموحات مبيعات، 18000 مصاريف نقل المبيعات، 750000 مبيعات، 11000 مصاريف دعاية وإعلان، 21000 ضرائب جمركية، 72000 إيرادات عقار، 12000 خصم مكتسب.

المطلوب: إعداد قائمة حساب المتاجرة و حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 2018/12/31.

الحل/

حـ/المتاجرة للسنة المنتهية في 2018/12/31

80000	حـ/بضاعة أول الفترة	750000	حـ/المبيعات
420000	حـ/المشتريات	18000	حـ/م.م. المشتريات
7000	حـ/م.م. المبيعات	12000	حـ/خصم مكتسب
14000	حـ/مصاريف الشراء	70000	حـ/بضاعة أخر الفترة
21000	حـ/ضرائب جمركية		
8000	حـ/خصم مسموح به		
300000	حـ/الرصيد (مجمل ربح)		
850000		850000	

قيد إقفال الحسابات ذات الأرصدة المدينة في الجانب المدين من حساب المتاجرة بالقيد الأتي:

550000 من حـ/المتاجرة

إلى مذكورين

80000	حـ/بضاعة أول الفترة
420000	حـ/المشتريات
7000	حـ/مردودات ومسموحات المبيعات
14000	حـ/مصاريف الشراء
21000	حـ/ضرائب جمركية
8000	حـ/خصم مسموح به

قيد إقفال الحسابات ذات الأرصدة الدائنة في الجانب الدائن من حساب المتاجرة:

من مذكورين

750000 حـ/المبيعات

18000 حـ/م. م. المشتريات

12000 حـ/خصم مكتسب

780000 إلى حـ/المتاجرة

قيد أثبات مخزون آخر المدة:

70000 من حـ/بضاعة أخر المدة

70000 إلى حـ/المتاجرة

قيد أثبات حساب المتاجرة في حساب الأرباح والخسائر:

300000 من حـ/المتاجرة (مجمل ربح)

300000 إلى حـ/الأرباح والخسائر

حـ/الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 2018/12/31

12000	حـ/تأمين ضد الحريق	300000	حـ/المتاجرة (مجمل الربح)
4000	حـ/مصاريف هاتف وفاكس	72000	حـ/إيراد عقار
32000	حـ/رواتب العاملين		
45000	حـ/رواتب الإدارة		
18000	حـ/مصاريف نقل المبيعات		
11000	حـ/مصاريف دعاية وإعلان		
250000	حـ/صافي الربح		
372000		372000	

أما القيد المحاسبي الخاص بقفل الجانب المدين فهي:

122000	من حـ/الأرباح والخسائر	
	إلى مذكورين	
	12000	حـ/تأمين ضد الحريق
	4000	حـ/مصاريف هاتف وفاكس
	32000	حـ/رواتب العاملين
	45000	حـ/رواتب الإدارة
	18000	حـ/مصاريف نقل المبيعات
	11000	حـ/مصاريف دعاية وإعلان

قيد القفل الخاص بالجانب الدائن من الحساب:

72000	من حـ/إيراد عقار	
	72000	إلى حـ/الأرباح والخسائر

قيد القفل حساب الأرباح والخسائر في حساب رأس المال:

250000	من حـ/الأرباح والخسائر	
	250000	إلى حـ/رأس المال

التمرين الخامس

فيما يلي ميزان المراجعة بالأرصدة المستخرجة من دفاتر "محلات الأمل" في ٢٠٠٦/١٢/٣١: بالدينار

منه	له	اسم الحساب
	٣٠٠٠٠	رأس المال
١٨٠٠٠		بضاعة أول المدة
٣٠٠٠		أثاث
٤٥٠٠٠		مشتريات
	٨٢٠٠٠	مبيعات
	٣٥٠٠	مردودات مشتريات
٤٥٠٠		مردودات مبيعات
٢٤٠٠		إيجار
٤٨٠٠		رواتب وأجور
١٥٠٠		مصاريف نقل المشتريات
٨٠٠		مصاريف نقل المبيعات
٧٠٠		خصم مسموح به
	١٢٠٠	خصم مكتسب
١٥٠٠		مصاريف إعلان
١٠٠٠		عمولة وكلاء البيع
	٢٠٠٠	دائنون

١٢٥٠٠		مدينون
١٥٠٠٠		صندوق
٨٠٠٠		بنك
١١٨٧٠٠	١١٨٧٠٠	المجموع

فإذا علمت أن البضاعة الباقية في المخازن ٢٠٠٦/١٢/٣١ قدرت بمبلغ ١٢٣٠٠ج.

فالمطلوب:

١ – تصوير حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٢٠٠٦,/١٢/٣١

٢ – إجراء قيود اليومية اللازمة.

الحل

المطلوب الأول: حـ/ المتاجرة عن السنة المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١.

منه | له

١٨٠٠٠	إلى حـ/ بضاعة أول المدة	82000	من حـ/ المبيعات
٤٥٠٠٠	إلى حـ/ المشتريات	٣٥٠٠	من حـ/ مردودات المشتريات
٤٥٠٠	إلى حـ/ مردودات المبيعات	١٢٣٠٠	من حـ/ بضاعة أخر المدة
١٥٠٠	إلى حـ/ مصاريف نقل المشتريات	1200	خصم مكتسب
700	خصم ممنوح به		
29300	**إلى حـ/ الأرباح والخسائر (مجمل الربح)**		
99000		99000	

حـ/ الأرباح والخسائر عن العام المنتهي في ٢٠٠٦/١٢/٣١

منه | له

٢٤٠٠	إلى حـ/ الإيجار	29300	من حـ/ المتاجرة (مجمل الربح)
٤٨٠٠	إلى حـ/ الرواتب والاجور		
800	إلى حـ/ م.نقل المبيعات		
١٥٠٠	إلى حـ/ مصاريف الاعلان		
1000	عمولة وكلاء البيع		
١٨٨٠٠	**إلى حـ/ راس المال(صافي ربح)**		
29300		29300	

المطلوب الثاني: قيود اليومية

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	بيان	له	منه
٢٠٠٦						
١٢/٣١			١	من حـ/ المتاجرة		69700
				إلى مذكورين		
				حـ/ بضاعة أول المدة	١٨٠٠٠	
				حـ/ المشتريات	٤٥٠٠٠	
				حـ/ مردودات المبيعات	٤٥٠٠	
				حـ/ مصاريف نقل المشتريات	١٥٠٠	
				خصم مسموح به	700	
١٢/٣١			٢	من مذكورين		
				حـ/ المبيعات		٨٢٠٠٠
				حـ/ مردودات المشتريات		٣٥٠٠
				خصم مكتسب		1200
				حـ/ بضاعة آخر المدة		١٢٣٠٠
				إلى حـ/ المتاجرة	99000	
			٣	من حـ/ المتاجرة		29300
				إلى حـ/ الأرباح والخسائر	29300	
١٢/٣١			٤	من حـ/ الأرباح والخسائر		٩٤٠٠
				إلى مذكورين		
				حـ/ إيجار	٢٤٠٠	
				حـ/ رواتب وأجور	٤٨٠٠	
				حـ/ خصم مسموح به	800	
				عمولة وكلاء البيع	1000	
				حـ/ مصاريف نقل الإعلان	١٥٠٠	
١٢/٣١			٥			
١٢/٣١			٦	من حـ/ الأرباح والخسائر		١٨٨٠٠
				إلى حـ/ رأس المال	١٨٨٠٠	

محاسبة 6

إعداد القوائم المالية والتسويات الجردية

١/١٢: مقدمة:

سبق القول بأن الغرض الرئيسي للمحاسبة هو تقديم المعلومات المالية الخاصة بأي وحدة اقتصادية والتي تعتبر ضرورية للإدارة لمساعدتها في تخطيط ورقابة الأنشطة المختلفة بالمنشأة، بالإضافة الى أنها ضرورة أيضاً للأطراف الخارجية.

وفي سبيل تحقيق هذا الغرض يتم تسجيل العمليات المالية المختلفة في دفتر اليومية، ثم تجمع تلك العمليات في حساباتها الخاصة بدفتر الأستاذ، ويتم التحقق من سلامة العمليات الحسابية عن طريق إعداد ميزان المراجعة، وأخيراً يتم إعداد القوائم المالية الختامية من حسابات النتيجة لتحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة، وكذا الميزانية لبيان المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين.

هذا، وسوف يتم في الجزء الحالي من الفصل، محاولة التعرف على كيفية إعداد القوائم المالية الختامية بالإضافة الى كيفية إجراء التسويات الجردية لعناصر القوائم المالية المختلفة.

٢/١٢: القوائم المالية الختامية:

تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المحاسبية التي توضح مدى نجاح أو فشل المنشأة في استغلال كمية الموارد المتاحة لها، بالإضافة الى أنها تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات المالية للجهات الخارجية التي تهتم بأعمال المنشأة. وتلخص القوائم المالية عمليات المنشأة عن فترة زمنية محددة، عادة ما تكون هذه الفترة سنة مالية، وتوضح نتائج الأعمال التي أدت الى الوصول الى هذا المركز المالي.

وتتمثل القوائم المالي التي تلتزم المنشاة بإعدادها – كما سبق القول وهي حساب المتاجرة وحساب الارباح والخسائر، قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية. وتعتبر قائمة الدخل وقائمة المركز المالي من أكثر القوائم المالية أهمية وذلك لأنهما تلخصان كل المعلومات التي تتضمنها صفحات السجلات المحاسبية التفصيلية من دفتر اليومية، ودفتر الأستاذ. وبالتالي فإنه سوف يتم التركيز عليهما فقط في الفصل.

هذا، ولإعداد القوائم المالية الختامية نعتمد على أرصدة الحسابات الظاهرة في ميزان المراجعة والسابق مناقشته في الفصل السابق مباشرة. ويمكن تبويب هذه الحسابات طبقا لعلاقتها بالقوائم المالية الختامية كما يلي:

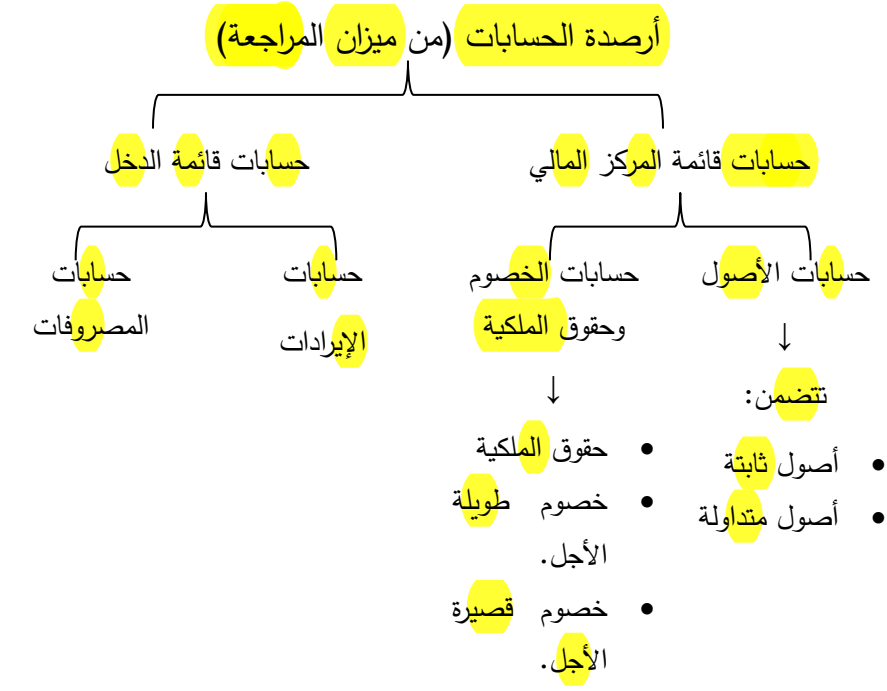

وفيما يلي شرح مختصر لكيفية إعداد كل منها:

١/٢/١٢: قائمة الدخل:

تستخدم قائمة الدخل لتقييم أداء المنشأة عن طريق مقابلة الإيرادات الخاصة بالفترة (الإيراد المكتسب) مع المصروفات التي حدثت للحصول على هذا الإيراد، وينتج عن هذه المقابلة صافي الدخل (صافي الربح) أو صافي الخسارة. ويفضل المحاسبون استخدام إصلاح صافي الدخل الذي يمكن تعريفه بأنه الزيادة في إيراد المبيعات عن تكلفة البضاعة المباعة ومصروفات العمليات خلال فترة معينة.

ولقياس صافي الدخل عن فترة معينة ينبغي قياس كل من قيمة السلع المباع (الإيراد)، وتكلفة البضاعة أو السلع المباعة والخدمات المستخدمات (المصروفات)، وإجراء المقابلة بينهما. وفيما يلي شرح مختصر لمكونات قائمة الدخل وكيفية قياسها.

١/١/٢/١٢: قياس الإيراد :

الإيراد هو قيمة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة خلال فترة زمنية معينة. وللوصول الى الإيراد من المبيعات لابد من التعرف على العناصر المكونة له، وهي كما يلي:

١- إجمالي المبيعات : يتمثل إجمالي المبيعات في مجموع المبيعات النقدية والآجلة للبضائع التي تتاجر فيها المنشأة خلال الفترة المالية. ويتمثل صافي المبيعات في إجمالي المبيعات مطروحا منه مردودات المبيعات، ومسموحات المبيعات، والخصم النقدي المسموح به.

٢- مردودات المبيعات: تسمح معظم المنشآت التجارية لعملائها برد البضاعة وإسترداد أموالهم إذا وجدت البضاعة غير مطابقة للمواصفات.

٣- مسموحات المبيعات: قد يجد العملاء عيوبا بسيطة في البضاعة المشتراه ومن ثم يوافقون على الاحتفاظ بها مقابل منحهم مسموحات على قيمة المبيعات.

٤- الخصم المسموح به: يتمثل الخصم المسموح به في الخصم النقدي الذي يتنازل عنه البائع الى المشتري نتيجة قيام الأخير بالوفاء بإلتزاماته نحو البائع خلال المهلة المتفق عليها.

هذا، ويتم معالجة مسموحات المبيعات والخصم المسموح به نفس معالجة مردودات المبيعات، بمعنى أنه يجب استبعاد العناصر الثلاثة من إجمالي المبيعات للتوصل الى صافي المبيعات، وذلك على اعتبار أن هذه العناصر تمثل تخفيضاً لقيمة المبيعات.

إجمالي المبيعات	××
يخصم منها:	
مردودات المبيعات	(×)
مسموحات المبيعات	(×)
خصم مسموح به	(×)
	(××)
صافي المبيعات	×

٢/١/٢/١٢: قياس تكلفة البضاعة المباعة (تكلفة المبيعات):

تظهر تكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة المحاسبية في قائمة الدخل مطروحة من مبيعات تلك الفترة، أما البضاعة المتاحة للبيع والتي لم تبع خلال الفترة فتعتبر مخزون بضاعة آخر الفترة.

ويتوقف تحديد تكلفة المبيعات، وتكلفة المخزون على نظام المخزون المتبع في المنشأة وعما إذا كان نظام المخزون المستمر أم نظام المخزون الدوري. وفيما يلي شرح مختصر لكل منهما:

١- نظام المخزون المستمر

في ظل هذا النظام يتم تسجيل تكلفة الوحدات التي تضاف الى المخزون والوحدات التي تسحب منه لتسليمها الى العملاء يوما بيوم، وبالتالي يمكن تحديد تكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة المحاسبية عن طريق تجميع التكاليف المسجلة يوميا عن الوحدات المباعة. ويظهر حـ/تكلفة المبيعات كأحد الحسابات بميزان المراجعة. كما يظهر أيضاً حـ/المخزون السلعي بميزان المراجعة ويمثل رصيد آخر الفترة الذي يظهر في الميزانية كأحد عناصر الأصول.

٢- نظام المخزون الدوري:

في ظل هذا النظام لا يتم تسجيل تكلفة الوحدات المباعة أولا بأول، وبالتالي عادة ما يتم الإنتظار حتى نهاية الفترة المحاسبية لتحديد هذه التكلفة. ولتحديد تكلفة المبيعات يجب توافر معلومات عن:

١- مخزون أول الفترة.
٢- تكلفة البضاعة المشتراه خلال الفترة.
٣- مخزون آخر الفترة.

ويتم حساب تكلفة المبيعات على الوجه التالي:

مخزون أول الفترة	××
يضاف صافي المشتريات	××
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	××
يخصم: مخزون أخر الفترة	××
تكلفة المبيعات	××

وفيما يلي عرض لطبيعة الحسابات التي تستخدم في تحديد تكلفة المبيعات:

١- **مخزون أول الفترة** : يقصد به تكلفة البضاعة الموجودة في أول الفترة المحاسبية الحالية بالمنشأة والتي تكون متبقية في نهاية الفترة السابقة. ويلاحظ أن حساب مخزون أول المدة من الحسابات التي تظهر بميزان المراجعة حيث يظل بدون تغيير خلال الفترة المحاسبية، ولا يجعل مدينا أو دائنا عند شراء أو بيع البضاعة.

٢- **المشتريات**: يقصد بها تكلفة البضاعة المشتراه بغرض إعادة بيعها سواء كانت مشتريات نقدية أو آجلة خلال الفترة المحاسبية ولا يوضح حساب المشتريات ما إذا كانت البضاعة المشتراه تم بيعها أو ما زالت موجودة بالمخازن.

وفي نهاية الفترة المحاسبية يمثل رصيد حساب المشتريات التكلفة الإجمالية للبضاعة المشتراه خلال الفترة.

٣- **مصروفات المشتريات**: يجب أن تتضمن تكلفة البضاعة المشتراه الأعباء الضرورية المرتبطة بنقل البضاعة الى مخازن المنشأة المشترية. وعادة ما يخصص حساب مستقل بدفتر الأستاذ لكل نوع من هذه الأعباء مثل مصروفات نقل المشتريات (أو مصروفات النقل للداخل)، والرسوم الجمركية، وعمولة وكلاء الشراء، ومصروفات التأمين على المشتريات ..الخ.

٤- **مردودات المشتريات**: قد تضطر المنشأة الى رد البضاعة المشتراه من الموردين إذا كانت غير مطابقة للمواصفات وفي هذه الحالة تسجل في حساب مستقل.

٥- **مسموحات المشتريات:** قد ترى المنشأة الاحتفاظ بالبضاعة المشتراه والمخالفة للمواصفات مقابل الحصول من المورد على مسموحات على قيمة البضاعة.

٦- **الخصم المكتسب:** ويقصد بالخصم المكتسب الخصم النقدي الذي تكتسبه المنشأة بسبب قيامها بالوفاء بثمن مشترياتها خلال المهلة الممنوحة له.

هذا، ويتم معالجة مسموحات المشتريات والخصم المكتسب نفس معالجة مردودات المشتريات أي اعتبارها تخفيضاً لتكلفة المشتريات عند تحديد صافي المشتريات.

٧- **مخزون آخر الفترة:** طبقا لنظام المخزون الدوري يمكن للمنشأة التجارية تحديد تكلفة مخزون آخر الفترة عن طريق جرد عناصر البضاعة الموجودة فعلا بالمخازن في نهاية الفترة المحاسبية وتستلزم عملية الجرد ثلاث خطوات هي:

١- حصر جميع عناصر البضاعة الموجودة بالمخازن.

٢- ضرب كمية كل عنصر في تكلفة الوحدة.

٣- تجميع تكاليف الأنواع المختلفة من البضاعة للحصول على تكلفة البضاعة الموجودة في نهاية الفترة.

وتسجل تكلفة مخزون آخر الفترة في السجلات بموجب قيد تسوية في دفتر اليومية وتطرح تكلفة مخزون آخر الفترة من تكلفة البضاعة المتاحة للبيع في قائمة الدخل للتوصل الى تكلفة المبيعات، بالإضافة الى أن تكلفة مخزون آخر الفترة تظهر ضمن عناصر الأصول في قائمة المركز المالي.

٣/١/٢/١٢: مجمل الربح:

ويقصد به الربح الإجمالي الناتج من عمليات البيع والشراء ويتحدد مجمل الربح على أساس المعادلة الآتية:

مجمل الربح = صافي المبيعات – تكلفة المبيعات

٤/١/٢/١٢: المصروفات التشغيلية:

تتضمن هذه المصروفات ما يلي:

١- **المصروفات البيعية:** وهي المصروفات التي تنفقها المنشأة في سبيل بيع وتوزيع البضاعة التي تشتريها بغرض إعادة بيعها. وتتضمن هذه المصروفات جميع المصروفات المتعلقة بتخزين البضاعة وعرضها للبيع، والإعلان ، وأجور وعمولة موظفي ووكلاء البيع، ومصروفات لف وحزن المبيعات، ومصروفات نقل المبيعات (أو مصروفات النقل للخارج)، ومصروفات الدعاية والإعلان، والديون المعدومة وإهلاك سيارات نقل البضائع، وأية مصروفات أخرى ترتبط بوظيفة البيع.

٢- **المصروفات الإدارية:** وهي المصروفات التي تنفقها المنشأة في سبيل إدارة نشاطها. وتتضمن هذه المصروفات أجور ومرتبات الموظفين والمديرين، والإيجار المدين، ومصروفات النور والمياه، وأقساط التأمين على ممتلكات المنشأة وبضائعها، والمصروفات القضائية، ومصروفات البنك، وأتعاب المراجعين، وإهلاك المباني والسيارات والأثاث الخاصة بالإدارة، وأية مصروفات أخرى عامة.

٥/١/٢/١٢: ربح النشاط الجاري (التشغيل)

يقصد بربح النشاط الجاري ذلك الربح الناتج عن النشاط الجاري للمنشأة ويتحدد على أساس المعادلة الأتية:

ربح النشاط الجاري = مجمل الربح – المصروفات التشغيلية (المصروفات البيعية، والمصروفات الإدارية والعمومية).

٦/١/٢/١٢: الإيرادات غير التشغيلية:

وتتضمن الإيرادات الأخرى التي لا تتحقق نتيجة مزاولة النشاط الرئيسي للمنشأة، ومن أمثلة هذه الإيرادات ما يلي:

أ- **الإيجارات الدائنة:** وهو الإيراد الذي تحصل عليه المنشأة نتيجة تأجير جزء من ممتلكاتها للغير.

ب-**إيراد الأوراق المالية:** وهو الإيراد الناتج من استثمار بعض أموال المنشأة في الأسهم.

ج- **الفوائد الدائنة:** وهي الفوائد التي تحصل عليها المنشأة نتيجة استثمار بعض أموالها في السندات، أو نتيجة إيداع أموالها في البنوك، أو عند إقراض الغير.

د- **العمولات الدائنة:** وهي العمولات التي تتقاضاها المنشأة مقابل قيامها ببعض الأعمال لحساب المنشآت الأخرى.

هـ- أرباح بيع الأصول الثابتة: وهي الأرباح التي تتمثل في الفرق بين ثمن بيع الأصول الثابتة وصافي التكلفة الدفترية لها.

و- الزيادة في النقدية بالخزينة: وهي الزيادة الناتجة عن مقارنة نتيجة الجرد الفعلي للنقدية بالرصيد الدفتري لها.

٧/١/٢/١٢: المصروفات غير التشغيلية:

وتتضمن المصروفات الأخرى التي تتحملها المنشأة ولا ترتبط مباشرة بالنشاط الرئيسي لها، ومن أمثلة هذه المصروفات ما يلي:

أ- **الفوائد المدينة:** وهي الفوائد التي تتحملها المنشأة في سبيل الحصول على الأموال اللازمة لتمويل نشاطها التجاري.

ب-خسائر بيع الأصول الثابتة: وهي الخسائر الناتجة عن بيع الأصول الثابتة بمبلغ يقل عن صافي تكلفتها الدفترية.

ج- **العجز في النقدية بالخزينة:** وهو الخسائر الناتجة عن إنخفاض النقدية بالخزينة عن الرصيد الدفتري لها.

د- **خسائر التلف أو الحريق أو السرقة:** وهي الخسائر الناتجة عن فقد أحد الأصول نتيجة التلف أو الحريق أو السرقة، وتحسب هذه الخسائر على أساس تكلفة هذا الأصل. وفي حالة وجود وثيقة تأمين لتغطية مثل هذه الأخطار وكان مبلغ التأمين أقل من تكلفة الأصل تتمثل الخسائر في الفرق بين المبلغين.

٨/١/٢/١٢: صافي الدخل:

يعبر صافي الدخل عن نتيجة نشاط المنشأة عن فترة زمنية معينة سواء كان هذا النشاط تشغيليا أو غير تشغيلي.

ويمكن تصوير قائمة الدخل على الوجه التالي:

محلات الهدى

قائمة الدخل

عن السنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١

	جزئي	جزئي	كلي
اجمالي المبيعات		××	
يخصم:			
مردودات المبيعات	××		
مسموحات المبيعات	××		
الخصم المسموح به	××		
		××	
صافي المبيعات			××
يخصم: تكلفة المبيعات			
مخزون أول الفترة		××	
يضاف:			
إجمالي المشتريات	××		
+ مصروفات المشتريات	××		

يخصم:			
مردودات المشتريات	××		
مسموحات المشتريات	××		
الخصم المكتسب	××		
صافي المشتريات		××	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع		××	
يخصم: مخزون أخر الفترة		××	
تكلفة المبيعات			××
مجمل الربح			××
يخصم : المصروفات التشغيلية			
(أ) المصروفات المبيعية			
أجور وعمولة موظفي البيع	××		
مصروفات لف وحزم	××		
مصروفات نقل مبيعات	××		
مصروفات إعلان	××		
		××	
(ب) المصروفات الإدارية والعمومية			
أجور ومرتبات	××		
إيجار مدين	××		
مصروفات نور ومياه	××		
مصروفات بنك	××		
اهلاكات	××		
		××	
مجموع المصروفات التشغيلية			××
ربح النشاط الجاري			××
يضاف: الإيرادات غير التشغيلية			
إيجارات دائنة		××	
إيراد أوراق مالية		××	
فوائد دائنة		××	
أرباح بيع أصول ثابتة		××	
			××

يخصم : المصروفات غير التشغيلية			
الفوائد المدينة		××	
خسائر بيع أصول ثابتة		××	
خسائر تلف أو حريق		××	
			××
صافي الدخل			××

وفيما يلي مثالا يوضح كيفية إعداد قائمة الدخل:

مثال:

ظهرت الأرصدة الآتية ضمن أرصدة ميزان المراجعة الذي أعد في ٢٠١٣/١٢/٣١ لمحلات الهدى التجارية المبالغ بالالاف

مدين	دائن	اسم الحساب
٨٠٠٠		مخزون أول المدة
٦٠٠٠٠		المشتريات
٥٠٠٠		مصروفات المشتريات
	١٢٠٠٠٠	المبيعات
	٢٠٠	مردودات مشتريات
٥٠٠		مردودات مبيعات
١٠٠٠		خصم مسموح به
	٨٠٠	خصم مكتسب
٢٠٠٠		أجور موظفي البيع
٢٠٠		مصروفات نقل المبيعات
٣٠٠		مصروفات إعلان
٥٠٠٠		مصروفات إدارية وعمومية
	٢٠٠٠	إيراد أوراق مالية
١٢٠٠٠		فوائد مدينة

وإذا علمت أن المخزون السلعي آخر الفترة قد قوم في ٢٠١٣/١٢/٣١ بمبلغ ٩٠٠٠ دينار

فالمطلوب: تصوير قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١

(الإجابة)

محلات الهدى التجارية

قائمة الدخل

عن السنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١

اجمالي المبيعات		١٢٠٠٠٠	
يخصم:			
مردودات المبيعات	٥٠٠		
الخصم المسموح به	١٠٠٠		
		١٥٠٠	
صافي المبيعات			١١٨٥٠٠
يخصم: تكلفة المبيعات			
مخزون أول الفترة		٨٠٠٠	
يضاف:			
إجمالي المشتريات	٦٠٠٠٠		
+ مصروفات المشتريات	٥٠٠٠		
	٦٥٠٠٠		
يخصم:			
مردودات المشتريات	٢٠٠		
الخصم المكتسب	٨٠٠		
صافي المشتريات		٦٤٠٠٠	

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع		٧٢٠٠٠	
يخصم: مخزون أخر الفترة		٩٠٠٠	
تكلفة المبيعات			٦٣٠٠٠
مجمل الربح			٥٥٥٠٠
يخصم : المصروفات التشغيلية			
المصروفات البيعية			
أجور وعمولة موظفي البيع	٢٠٠٠		
مصروفات نقل مبيعات	٢٠٠		
مصروفات إعلان	٣٠٠		
		٢٥٠٠	
المصروفات الإدارية والعمومية		٥٠٠٠	
مجموع المصروفات التشغيلية			٧٥٠٠
ربح النشاط الجاري			٤٨٠٠٠
يضاف: إيرادات غير تشغيلية			
إيراد أوراق مالية			٢٠٠٠
			٥٠٠٠٠
يخصم: مصروفات غير تشغيلية:			
فوائد مدينة			١٢٠٠
صافي الدخل			٤٨٨٠٠

٢/٢/١٢: قائمة المركز المالي:

توضح قائمة المركز المالي الموقف المالي للمنشأة في تاريخ محدد، وعادة ما تعد كل منشأة ميزانيتها في نهاية السنة المالية. وتوضح القائمة بشكل ملخص مصادر الأموال وكيفية استخدامها، فجانب الخصوم يبين

مصادر الأموال أما جانب الأصول فيبين استخدامات المنشأة لهذه الأموال وتوزيعها على مختلف أنواع الأصول.

هذا، وعند قياس عناصر المركز المالي يتم الاعتماد على مجموعة الفروض والمبادئ والقيود المحاسبية السابق الإشارة إليها. ومن أمثلتها؛ مبدأ التكلفة التاريخية، فرض الاستمرار، مبدأ الموضوعية، سياسة الحيطة والحذر.

١/٢/٢/١٢: تبويب عناصر المركز المالي:

يتم تبويب عناصر كل من الأصول والخصوم في مجموعات مناسبة تساعد على إعطاء صورة صادقة للمركز المالي للمنشأة. وفيما يلي أحد التبويبات السائدة:

١/١/٢/٢/١٢: تبويب الأصول:

تقسم الأول الى الأنواع الرئيسية الآتية:

١- الأصول الثابتة: وهي الأصول التي تحصل عليها المنشأة بقصد الاحتفاظ بها واستخدامها في مباشرة نشاط المنشأة وليس بغرض بيعها. ومن أمثلة هذه الأصول الأراضي والمباني والمعدات والسيارات والأثاث.
٢- الأصول المتداولة: وهي الأصول التي تحصل عليها المنشأة بقصد بيعها أو استبدالها خلال دورة النشاط العادي للمنشأة. ومثال ذلك المخزون السلعي والمدينون وأوراق القبض والأوراق المالية والنقدية بالخزينة، والبنك.
٣- الأرصدة المدينة الأخرى: وهي الأرصدة المدينة التي تتمثل في المصروفات المدفوع مقدماً والإيرادات المستحقة، ويطلق عليها البعض الأصول الوهمية.

٢/١/٢/٢/١٢: تبويب الخصوم:

تقسم الخصوم الى المجموعتين التاليتين:

١- الخصوم الثابتة: وهي الالتزامات التي يستحق سدادها بعد فترة طويلة من الزمن تمتد الى ما بعد السنة المالية التالية مثل القروض طويلة الأجل.
٢- الخصوم المتداولة: وهي الالتزامات التي يستحق سدادها خلال السنة المالية التالية ومن أملة هذه الخصوم الدائنون وأوراق الدفع.
٣- الأرصدة الدائنة الأخرى: وهي الأرصدة الدائنة التي تتمثل في المصروفات المستحقة والإيرادات المحصلة مقدماً.

٢/٢/٢/١٢: ترتيب عناصر المركز المالي:

يتم ترتيب عناصر المركز المالي حسب طبيعة المنشأة ومدى أهمية الأصول والخصوم المختلفة بالنسبة لها. وتتبع طريقتان لترتيب الأصول والخصوم في قائمة المركز المالي هما:

الطريقة الأولى: صعوبة التحويل الى نقدية:

يتم ترتيب الأصول طبقا لهذه الطريقة حسب صعوبة تحويلها الى نقدية، كما يتم ترتيب الخصوم حسب صعوبة الوفاء بقيمتها. وعلى ذلك تظهر الأصول الثابتة أولا يليها الأصول المتداولة، وأخيرا الأرصدة المدينة الأخرى.

وتأتي في مقدمة الأصول الثابتة الأراضي يليها المباني وبعد ذلك الآلات والمعدات، ثم الأثاث، تأتي السيارات بعد الأثاث وهكذا.

كما ترتب مجموعة الأصول المتداولة بحيث يأتي المخزون السلعي قبل العملاء، ثم أوراق القبض، والأوراق المالية والنقدية بالبنك وأخيرا النقدية بالخزينة.

ويتم ترتيب الأرصدة المدينة الأخرى بحيث تأتي المصروفات المقدمة ثم الإيرادات المستحقة.

وترتب الخصوم طبقا لهذه الطريقة حسب ترتيب استحقاقها في الدفع وعلى ذلك تظهر حقوق الملكية أولا يليها الخصوم الثابتة ثم الخصوم المتداولة وأخيراً الأرصدة الدائنة الأخرى.

وتظهر حقوق الملكية على أساس البدء برأس المال أول الفترة مضافا إليه صافي الربح وأية إضافات رأسمالية أو مخصوما منه صافي الخسارة والمسحوبات الشخصية من أجل التوصل الى رأس المال أخر الفترة. ثم تظهر الخصوم الثابتة، ثم يليها الخصوم بحيث يأتي الدائنون أولا ثم أوراق الدفع. ويأتي أخيراً الأرصدة الدائنة الأخرى التي تتضمن المصروفات المستحقة والإيرادات المقدمة.

وتتبع هذه الطريقة عادة في المنشآت الصناعية إلا أن غالبية المنشآت التجارية تفضل إتباعها.

الطريقة الثانية: سهولة التحويل الى نقدية:

يتم ترتيب الأصول والخصوم طبقا لهذه الطريقة حسب سهولة تحويلها الى نقدية. وعلى ذلك تظهر الأصول المتداولة أولا يليها الأرصدة المدينة الأخرى، ثم الأصول الثابتة.

وتأتي في مقدمة الأصول المتداولة النقدية بالخزينة، ثم النقدية بالبنك، والأوراق المالية، وأوراق القبض، والعملاء والمخزون.

ويتم ترتيب الأرصدة المدينة الأخرى بحيث تأتي المصروفات المقدمة ثم الإيرادات المستحقة.

كما ترتب مجموعة الأصول الثابتة بنفس الترتيب كما في طريقة صعوبة التحويل الى نقدية. وترتب الخصوم على أساس إظهار الخصوم المتداولة أولاً، على أن يليها الأرصدة الدائنة الأخرى، وأخيرا الخصوم الثابتة.

ويأتي في مقدمة الخصوم المتداولة أوراق الدفع ثم الدائنين ثم تظهر الأرصدة الدائنة الأخرى التي تتضمن المصروفات المستحقة والإيرادات المقدمة.

ويلي ذلك الخصوم الثابتة.

وأخيراً تظهر حقوق الملكية بنفس التفاصيل الموضحة في الطريقة السابقة.

وتتبع هذه الطريقة أحياناً في المنشآت التجارية كما تتبع في البنوك.

٣/٢/٢/١٢: قائمة المركز المالي على شكل كشف (أو تقرير):

يتم اتباع طريقة صعوبة التحويل الى نقدية في ترتيب الأصول والخصوم عند تصوير قائمة المركز المالي في المنشآت الفردية التجارية.

محلات الهدى

قائمة المركز المالي

في ٢٠١٣/١٢/٣١

		الأصول
		أصول ثابتة
	××	أراضي
	××	مباني
	××	آلات ومعدات
	××	أثاث
××		مجمع الأصول الثابتة
		أصول متداولة
	××	مخزون سلعي
	××	مدينون
	××	أوراق قبض
	××	أوراق مالية
	××	نقدية بالبنك
	××	نقدية بالخزينة
××		مجموع الأصول المتداولة
		أرصدة مدينة أخرى

مصروفات مقدمة	××	
إيرادات مستحقة	××	
مجموع الأرصدة المدينة الأخرى		××
جملة الأصول		××
الخصوم وحقوق الملكية		
حقوق الملكية		
رأس المال أول الفترة	××	
يضاف: صافي الربح	××	
	××	
يخصم: المسحوبات	××	
رأس المال أخر الفترة		××
خصوم ثابتة		
قروض طويلة الأجل		××
خصوم متداولة		
دائنون	××	
أوراق دفع	××	
مجموع الخصوم المتداولة		××
أرصدة دائنة أخرى		
مصروفات مستحقة	××	
مجموع الأرصدة الدائنة الأخرى	××	××
مجموع الخصوم وحقوق الملكية		××

وفيما يلي مثالا يوضح كيفية إعداد قائمة المركز المالي:

مثال: ظهرت الأرصدة التالية بميزان المراجعة المستخرج من حسابات دفتر الأستاذ لمحلات الهدى في ٢٠١٣/١٢/٣١ (بعد إعداد قائمة الدخل):

أراضي ٣٠٠٠٠، مباني ٤٠٠٠٠، مدينون ٨٠٠٠، دائنون ٦٠٠٠، أوراق دفع ٤٠٠٠، بنك ١٥٠٠٠، مخزون سلعي أخر المدة ٦٠٠٠، الأثاث ٨٠٠٠، أوراق قبض ٥٠٠٠، نقدية بالخزينة ٧٠٠٠، مرتبات مستحقة ٢٠٠٠، إيجار دائن مقدم ١٨٠٠، قرض طويل الأجل ٤١٠٠٠، إيراد أوراق مالية مستحقة ٧٠٠، مسحوبات شخصية ١٠٠٠، صافي الدخل ٢٣٩٠٠، رأس المال ٥٠٠٠٠، أوراق مالية ٨٠٠٠.

المطلوب: تصوير قامة المركز المالي لمحلات الهدى في ٢٠١٣/١٢/٣١ على شكل كشف.

الحل

محلات الهدى

قائمة المركز المالي (على شكل كشف)

في ٢٠١٣/١٢/٣١

		الأصول
		أصول ثابتة
	٣٠٠٠٠	أراضي
	٤٠٠٠٠	مباني
	٨٠٠٠	أثاث
٧٨٠٠٠		
		أصول متداولة
	٦٠٠٠	مخزون سلعي
	٨٠٠٠	مدينون
	٥٠٠٠	أوراق قبض
	٨٠٠٠	أوراق مالية

	١٥٠٠٠	نقدية بالبنك
	٧٠٠٠	نقدية بالخزينة
٤٩٠٠٠		
		أرصدة مدينة أخرى
٧٠٠		إيراد أوراق مالية مستحقة
١٢٧٧٠٠		جملة الأصول
		الخصوم وحقوق الملكية
		حقوق الملكية
	٥٠٠٠٠	رأس المال أول الفترة
	٢٣٩٠٠	يضاف: صافي الربح
	٧٣٩٠٠	
	١٠٠٠	يخصم: المسحوبات
٧٢٩٠٠		رأس المال أخر الفترة
		خصوم ثابتة
٤١٠٠٠		قروض طويلة الأجل
		خصوم متداولة
	٦٠٠٠	دائنون
	٤٠٠٠	أوراق دفع
١٠٠٠٠		
		أرصدة دائنة أخرى
	٢٠٠٠	مرتبات مستحقة
٣٨٠٠	١٨٠٠	إيجار دائن مقدم
١٢٧٧٠٠		

٣/٢/١٢: أوجه الشبه والاختلاف بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي:

هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وفيما يلي بعض من هذه النقاط:

١/٣/٢/١٢: أوجه الشبه:

تتفق قائمة المركز المالي مع قائمة الدخل في أن كل منهما يتم إعداده في نهاية الفترة المالية، كما يتم إعدادهما من مصدر واحد وهو ميزان المراجعة وقوائم جرد المخزون بالإضافة الى تأثرهما بالتسويات الجردية.

٢/٣/٢/١٢: أوجه الاختلاف:

تتعدد أوجه الاختلاف بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل. ومن هذه الأوجه ما يلي:

١. الغرض من قائمة المركز المالي هو بيان المركز المالي الحقيقي للمنشأة في تاريخ معين، في حين أن الغرض من قائمة الدخل هو إظهار النتيجة الصافية للعمليات المالية في المنشأة من ربح أو خسارة.
٢. تأخذ قائمة المركز المالي شكل قائمة أو كشف أو بيان خارج الدفاتر المحاسبية، في حين أن مكان إعداد قائمة الدخل هو دفتر الأستاذ.
٣. تعد قائمة المركز المالي في تاريخ معين في حين أن قائمة الدخل تعد عن عمليات تمت خلال فترة مالية، لذلك يتم عنونة قائمة الدخل كما يلي: "قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/...".
٤. تتضمن قائمة المركز المالي أرصدة حسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية، في حين تتضمن قائمة الدخل أرصدة حسابات الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفترة.
٥. نظرا لأن قائمة المركز المالي تعد قائمة أو كشف وليس حسابا فإن نقل أرصدة حسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية إليها لا يحتاج الى قيود إقفال فيها. أما بالنسبة لقائمة الدخل التي تعد حسابا ذو جانبين مدين ودائن فإنها تحتاج الى قيود إقفال لنقل أرصدة الحسابات إليها.

٦. لابد أن يتساوى مجموع الأصول مع مجموع الخصوم وحقوق الملكية في قائمة المركز المالي. أما بالنسبة لقائمة الدخل فإنه لابد أن يكون لها رصيد سواء كان هذا الرصيد رصيد دائن (أرباح) أو رصيد مدين (خسائر)، إلا أنه في حالات نادرة قد يتساوى فيها مجموع الإيرادات مع مجموع المصروفات.

٣/١٢: مفهوم الجرد وأنواعه:

تعتبر الإجراءات السابق الإشارة إليها في القسم السابق كافية من الناحية النظرية لإعداد القوائم المالية الختامية، ولكن من الناحية العملية لا تؤدي هذه الإجراءات الى إظهار النتيجة الحقيقية لأعمال المنشأة وتحديد مركزها المالي بطريقة دقيقة للأسباب التالية:

١. عدم تمثيل أرصدة حسابات بعض المصروفات والإيرادات للقيمة الحقيقية الواجب تحميلها على السنة المالية سواء بالزيادة أو بالنقص حيث تظهر المصروفات المستحقة وهي تلك المصروفات المتعلقة بالسنة المالية لكن المنشأة لم تدفع قيمتها حتى نهاية السنة. كما قد تظهر المصروفات المدفوعة مقدما في السنة المالية الحالية ولكنها في الحقيقة تخص سنة (أو سنوات) مالية قادمة. وأيضاً بالنسبة للإيرادات فقد تظهر الإيرادات المستحقة وهي المتعلقة بالسنة المالية الحالية ولكن لم تحصل المنشأة على قيمتها حتى نهاية هذه السنة. كما قد تظهر الإيرادات المحصلة مقدما في السنة المالية الحالية ولكنها في الحقيقة تخص سنة أو سنوات مالية قادمة.

٢. لا تعبر أرصدة حسابات بعض الأصول الثابتة في نهاية السنة المالية عن قيمتها الحقيقية، حيث يجب ظهورها بعد تخفيض قيمتها بقيمة ما استهلك منها نتيجة الاستخدام خلال السنة المالية.

٣. لا تمثل أرصدة حسابات بعض الأصول المتداولة في نهاية السنة المالية عن قيمتها الحقيقية، فعلى سبيل المثال حساب المدينين قد لا يعبر عن القيمة الحقيقية له، إذ اتضح إفلاس أحد المدينين وعدم قدرته على السداد ولذلك يجب أن يظهر حساب المدينين بالميزانية في نهاية السنة المالية بعد تخفيضها بتلك الديون المعدومة.

هذا، وتؤثر تلك الأمور على نتيجة أعمال المنشأة النهائية ومركزها المالي، ويجب أخذها في الحسبان عند إعداد القوائم المالية الختامية لكي تعبر نتيجة أعمال المنشأة المستخرجة عن نتيجة النشاط، ولكي تصور الميزانية العمومية مركزها المالي الحقيقي.

ولتحقيق ذلك يستلزم الأمر فحص جميع حسابات المنشأة على اختلاف أنواعها وجعل أرصدتها ممثلة للأرصدة الحقيقية لها دون مغالاة أو نقص، بالإضافة الى جرد البضاعة، ويطلق على تلك الإجراءات عملية الجرد.

هذا، ويتخذ الجرد في المحاسبة صورتين متكاملتين هما؛ الجرد الحسابي والجرد العملي، وفيما يلي شرح مختصر لكل منهما:

١/٣/١٢: الجرد الحسابي: يتم الجرد الحسابي بترصيد جميع الحسابات الموجودة بدفتر الأستاذ وإعداد ميزان المراجعة، وهو كما سبقت الإشارة كشف شامل بجميع أرصدة تلك الحسابات سواء أكانت مدينة أو دائنة. ويجب أن يتوازن الميزان بتساوي مجموع الأرصدة المدينة مع مجموع الأرصدة الدائنة، وأن كان هذا التوازن ليس قرينة على صحة الدفاتر، لما قد يكون بها من أخطاء لا تؤثر على ذلك التوازن – والتي سبق بيانها – الذي يحققه نظام القيد المزدوج في المحاسبة. وحتى يمكن الاطمئنان الى صحة الدفاتر يجب أن يكون توازن ميزان المراجعة مصحوبا بنظام ضبط ومراقبة داخلية – وهو أحد مقومات النظام المحاسبي كما سبقت الإشارة – في جميع مراحل الإثبات في

الدفاتر، لتجنب وقوع الأخطاء خاصة تلك التي لا تكشف عنها ظاهرة التوازن الحسابي المترتبة على نظام القيد المزدوج.

٢/٣/١٢: الجرد العملي: يتم الجرد العملي بحصر ومراجعة عناصر المصروفات والإيرادات، وذلك لتحديد ما يخص السنة المالية من كل منها والكشف عن المستحقات والمقدمات في هذا الخصوص. وأيضاً يتم حصر وتقييم كافة أصول المنشأة بما فيها المخزون السلعي، وخصوم المنشأة على الطبيعة. والتحقق من إثبات كل عناصر المركز المالي وتقييمها وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها. فأحيانا قد توجد التزامات (مستحقات) لم تثبت في الدفاتر كالضرائب أو التعويضات أو الغرامات أو فوائد القروض، كما قد توجد أرصدة دائنة في الدفاتر كمستحقات سبق تسديدها ولم تعد بعد قائمة، ولا يكشف عن هذا كله وأكثر سوى الجرد العملي والحصر الشامل، ليس من واقع الدفاتر ولكن من واقع الحقائق التي تتوافر من خارج الدفاتر وبالاستقصاء والفحص لكافة ظروف المنشأة.

هذا، ويتم الجرد في نهاية السنة المالية بعد إعداد ميزان المراجعة وذلك تمهيدا لإعداد القوائم المالية من قائمة الدخل والمركز المالي.

ونظرا لما تتطلبه إجراءات عملية الجرد من جهد في نهاية السنة المالية، فقد جرت عادة المنشآت المختلفة على أن تختار نهاية سنتها المالية في الموسم الذي يقل فيه العمل بها الى أقل حد ممكن، حيث تقل كمية البضائع بمخازنها فيسهل القيام بعملية الجرد دون تعطيل لسير العمل والنشاط في المنشأة أو جعل هذا التعطيل أقل ما يمكن.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة الى أن الجرد الذي يتم مرة واحدة في نهاية السنة المالية ويسمى (بنظام الجرد السنوي) إلا أن هناك جرد يتم على فترات دورية غير منظمة وفي أوقات غير متوقعة، أي بطريقة مفاجئة وفي أي وقت خلال السنة المالية ويطلق عليه (نظام الجرد الدوري) وهذا النظام من

الجرد تحتمه إجراءات نظام الضبط والمراقبة الداخلية بغرض المحافظة على أصول وممتلكات المنشأة.

٤/١٢: التسويات الجردية:

بمقارنة نتائج الجرد العملي بنتائج الجرد الحسابي تكشف الفروق بينهما سواء بالنسبة لعناصر المصروفات والإيرادات أو الأصول والخصوم، ولمعالجة هذه الفروق يتم إجراء ما يسمى بالتسويات الجردية.

وتقوم المنشأة بإجراء هذه التسويات بهدف تعديل أرصدة الحسابات الموجودة في دفتر الأستاذ لكي تصبح مطابقة لما أسفر عنه الجرد العملي، وبحيث تعد حسابات النتيجة وهي متضمنة عناصر الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة المالية المعدة عنها تلك الحسابات فقط، ولا تشمل أية إيرادات أو مصروفات خاصة بفترة (أو فترات) مالية تالية. بالإضافة الى إعداد قائمة المركز المالي (الميزانية) وهي متضمنة كل عناصر الأصول والخصوم في نهاية الفترة المالية بقيمها الصحيحة.

وفي هذا الصدد يجدر الإشارة الى أن التسويات الجردية تحتمها بعض الفروض والمبادئ والقيود المحاسبية المتعارف عليها. ومنها؛ مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، ومبدأ الاستحقاق، وقيد الحيطة والحذر.

وقد سبق التعرف على مفهوم كل من تلك الفروض والمبادئ والقيود المحاسبية في فصل سابق.

وحيث أن مفهوم الجرد في المحاسبة ينصرف الى جميع الحسابات على اختلاف أنواعها وحيث أن يترتب على القيام بعملية الجرد وجود حالات تحتاج الى تسويات فإنه يفضل إجراء هذه التسويات من خلال قائمة تضم كافة هذه التسويات. وسوف يتم تناول التسويات الجردية التي تتم في المنشأة

اعداد قائمة المركز المالي

قائمة المركز المالي لمشروع التجاري كما هي في 20--/12/31

الموجودات المتداولة			**المطلوبات المتداولة**		
		الصندوق ××			دائنون ××
		المدينون ××			أوراق دفع ××
		أوراق القبض ××		××	مجموع المطلوبات المتداولة
		البضاعة ××	**المطلوبات طويلة الأجل**		
××		مجموع الموجودات المتداولة			سندات ××
الموجودات الثابتة				××	مج المطلوبات طويلة الأجل
		الأراضي ××	**رأس المال (صافي رأس المال)**		
		المباني ××			رأس المال ××
		م. اندثار المباني (××)			صافي الربح ××
	××	صافي المباني			المسحوبات (××)
××		مجموع الموجودات الثابتة		××	رأس المال أخر المدة
		الموجودات الأخرى			
		شهرة المحل ××			
		مصروفات مدفوعة مقدماً ××			
××		مجموع الموجودات الأخرى			
××		مجموع الموجودات		××	مجموع المطلوبات ورأس المال

مثال: الأرصدة الأتية مستخرجة من ميزان مراجعة لشركة الوهج التجارية في 2018/12/31: صندوق 100000، مدينون 150000، أوراق قبض 120000، بضاعة أخر المدة 50000، أراضي 1000000، مباني 500000، مخصص اندثار المباني 100000، الأثاث 100000، مخصص اندثار الأثاث 30000، شهرة المحل 500000، ايجار مدفوع مقدماً 110000، الدائنون 50000، أوراق دفع 100000، قروض طويلة الأجل 250000، سندات 100000، رأس المال أول المدة ؟؟؟؟، المسحوبات 25000، صافي الربح 250000.

المطلوب : أعداد قائمة المركز المالي التجاري كما هي في 2018/12/31.

قائمة المركز المالي لشركة الوهج التجارية

في 2018/12/31

		الموجودات المتداولة		المطلوبات المتداولة	
	100000	الصندوق		50000	دائنون
	150000	المدينون		100000	أوراق دفع
	120000	أوراق القبض		150000	مجموع المطلوبات المتداولة
	50000	البضاعة			المطلوبات طويلة الأجل
420000		مجموع الموجودات المتداولة		100000	سندات
		الموجودات الثابتة		250000	قروض طويلة الأجل
	1000000	الأراضي		350000	مج المطلوبات طويلة الأجل
	500000	المباني			رأس المال (صافي رأس المال)
	(100000)	م. اندثار المباني		1775000	رأس المال
400000		صافي المباني		250000	صافي الربح
	100000	أثاث		(25000)	المسحوبات
	(30000)	م. اندثار الأثاث		2000000	رأس المال أخر المدة
70000		صافي أثاث			
1470000		مجموع الموجودات الثابتة			
		الموجودات الأخرى			
	500000	شهرة المحل			
	110000	مصروفات مدفوعة مقدماً			
610000		مجموع الموجودات الأخرى			
2500000		مجموع الموجودات		2500000	مجموع المطلوبات ورأس المال

الموجودات = المطلوبات + رأس المال

2500000 = 500000 + رأس المال

رأس المال = 2500000 – 500000

= 2000000

كما يمكن استخراج رأس المال بالطريقة الأتية:

مجموع الموجودات = مجموع المطلوبات ورأس المال

مجمـوع المطلوبـات ورأس المـال= مجمـوع المطلوبـات المتداولـة+ مجمـوع المطلوبات طويلة الأجل+ رأس المال أخر المدة

2500000 = 150000+ 350000 + س

س = 2500000 – (150000 +350000)

س = 2000000

الموجودات = المطلوبات + رأس المال

2500000 = 500000 + رأس المال

رأس المال = 2500000 – 500000

= 2000000

كما يمكن استخراج رأس المال بالطريقة الأتية:

مجموع الموجودات = مجموع المطلوبات ورأس المال

مجمـوع المطلوبـات ورأس المـال= مجمـوع المطلوبـات المتداولـة+ مجمـوع المطلوبات طويلة الأجل+ رأس المال أخر المدة

2500000 = 150000+ 350000 + س

س = 2500000 – (150000 +350000)

س = 2000000

بعد استخراج رأس المال آخر المدة يتم استخراج رأس المال أول المدة، وذلك بالطريقة الأتية:

رأس المال أول المدة = (رأس المال آخر المدة + المسحوبات) ± صافي الربح (الخسارة)

بالرجوع إلى المثال:

التمرين السادس

استخرجت الارصدة التالية من دفاتر "محلات حامد محمود التجارية" في ٢٠٠٧/١٢/٣١ (المبالغ بالدينار)

٦٠٠٠٠ آلات – ٥٠٠٠٠ عقارات – ٢٠٠٠٠ أثاث – ٤٠٠٠٠ مشتريات – ٧٠٠٠٠ مبيعات – ٦٠٠٠ إيراد عقارات – ٢٠٠٠ خصم مسموح به – ٥٠٠٠ إيجارات مدينة – ٣٠٠٠ مخصص إهلاك عقارات – ٢٠٠٠ مصاريف نقل المشتريات – ٥٠٠٠ المسحوبات – ١٠٠٠ بنك (دائن) – ٨٠٠٠ دائنون – ٣١٠٠٠ النقدية – ٢٠٠٠٠ بضاعة في ٢٠٠٧/١/١ – ٣٦٠٠٠ الخصم المكتسب – ٤٠٠٠ مخصص إهلاك أثاث – ٢٠٠٠٠ أوراق قبض – ؟؟؟؟ رأس المال – ١٥٠٠ مردودات المشتريات – ١٦٠٠ مردودات المبيعات – ٥٠٠ أوراق دفع.

ولقد تبين عند الجرد ما يلي:

١ – بضاعة آخر المدة قدرت بمبلغ ٣٠٠٠٠ج بالتكلفة بينما سعر السوق ٤٠٠٠٠ج.

٢ – إيراد العقار الشهري ٦٠٠ج والإيجار الشهري ٣٠٠ج ويتضمن بند الإيجار تأمين إيجار قدره ١٠٠٠ج.

٣ – ضمن العقارات أراضي تكلفتها ٢٠٠٠٠ج وتستهلك المباني بمعدل ٢% سنويا (قسط ثابت).

٤ – تستهلك الأثاث بمعدل ١٠% (قسط متناقص).

المطلوب:

١ – إجراء التسويات الجردية اللازمة مع إجراء قيود اليومية لها.

٢ – إعداد الحسابات الختامية والميزانية لعام ٢٠٠٧.

حساب المتاجرة والارباح والخسائر والميزانية

الحل

أولا: يتعين تصوير ميزان المراجعة بالأرصدة للوصول إلى معرفة قيمة رأس المال كما يلي:

مدين	دائن	اسم الحساب
٦٠٠٠٠		آلات
٥٠٠٠٠		عقارات
٢٠٠٠٠		أثاث
٤٠٠٠٠		مشتريات
	٧٠٠٠٠	مبيعات
	٦٠٠٠	إيراد عقارات
٢٠٠٠		خصم مسموح به
٥٠٠٠		إيجارات مدينة
	٣٠٠٠	مخصص إهلاك عقارات
٢٠٠٠		مصاريف نقل مشتريات
٥٠٠٠		مسحوبات
	١٠٠٠٠	بنك (سحب على المكشوف)
	٨٠٠٠	دائنون
٣١٠٠٠		نقدية
٢٠٠٠٠		بضاعة ١/١
	٣٦٠٠	خصم مكتسب
	٤٠٠٠	مخصص إهلاك الأثاث
٢٠٠٠٠		أوراق قبض
	١٥٠٠	مردودات مشتريات

مردودات مبيعات		١٦٠٠
أوراق دفع	٥٠٠	
رأس المال (متمم حسابي)	١٥٠٠٠٠	
المجموع	٢٥٦٦٠٠	٢٥٦٦٠٠

ثانيا: التسويات الجردية:

١ – بضاعة آخر المدة تسعر "بالتكلفة أو السوق أيهما أقل" وبالتالي تقدر البضاعة بمبلغ ٣٠٠٠٠ج.

٢ – إيراد العقار السنوي = ٦٠٠ × ١٢ = ٧٢٠٠ج

(–) إيراد عقارات محصل فعلا خلال العام = ٦٠٠٠ج

إيراد عقارات مستحق = ١٢٠٠ج

٣ – الإيجار السنوي = ٣٠٠ × ١٢ = ٣٦٠٠ج

(–) إيجارات مدينة مدفوعة خلال العام

(٥٠٠٠ – ١٠٠٠ تأمين إيجار) = ٤٠٠٠ج

الإيجار المدفوع مقدما = ٤٠٠ج

أما تأمين الإيجار وقيمته ١٠٠٠ج فيظهر ضمن الأرصدة المدينة الأخرى بالميزانية.

٤ – إهلاك المباني:

تستبعد الأراضي من قيمة العقارات حيث أنها لا تهلك ويحسب الإهلاك على الصافي ويمثل قيمة المباني كالآتي:

قسط الإهلاك السنوي = (٥٠٠٠٠٠ – ٢٠٠٠٠) × ٢% = ٦٠٠٠ج

ويرحل إلى حـ/ أ. خ بينما يضاف هذا القسط إلى رصيد مخصص الإهلاك ليصبح ٩٠٠٠ج ويظهر بقائمة المركز المالي مطروحاً من قيمة المباني.

٥ – إهلاك الأثاث:

قسط الإهلاك السنوي = (٢٠٠٠٠ – ٤٠٠٠) × ١٠% = ١٦٠٠ج

ويرحل إلى حـ/ أ.خ بينما يضاف هذا القسط إلى رصيد مخصص الإهلاك ليصبح ٥٦٠٠ج ويظهر بقائمة المركز مطروحا من قيمة الأثاث.

وفي ضوء التسويات الجردية السابقة يمكن إجراء قيود اليومية اللازمة كالآتي:

المطلوب رقم (١)

قيود التسويات الجردية

منه	له	بيان	القيد	التاريخ
١٢٠٠		من حـ/ إيراد عقار مستحق	١	٢٠٠٧ ١٢/٣١
	١٢٠٠	إلى حـ/ إيراد عقار		
٧٢٠٠		من حـ/ إيراد عقار	٢	١٢/٣١
	٧٢٠٠	إلى حـ/ أ. خ		
٤٠٠		من حـ/ إيجار مدفوع مقدما	٣	١٢/٣١
	٤٠٠	إلى حـ/ الإيجار		
٣٦٠٠		من حـ/ أ. خ	٤	١٢/٣١
	٣٦٠٠	إلى حـ/ الإيجار		
٦٠٠٠		من حـ/ أ. خ	٥	١٢/٣١
	٦٠٠٠	إلى حـ/ مخصص إهلاك المباني		
١٦٠٠		من حـ/ أ. خ	٦	١٢/٣١
	١٦٠٠	إلى حـ/ مخصص إهلاك الأثاث		

المطلوب رقم (٢)

حـ/ المتاجرة

عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١

منه		له	
٢٠٠٠٠	إلى حـ/ بضاعة ١/١	٧٠٠٠٠	من حـ/ المبيعات
٤٠٠٠٠	إلى حـ/ المشتريات	١٥٠٠	من حـ/ مردودات المشتريات
2000	حـ/ خصم مسموح به	٣٠٠٠٠	من حـ/ بضاعة آخر المدة
١٦٠٠	إلى حـ/ مردودات المبيعات	3600	حـ/خصم مكتسب
٢٠٠٠	إلى حـ/ م. نقل المشتريات		
39500	إلى حـ/ أ. خ (مجمل الربح)		
105100		105100	

حـ/ الأرباح والخسائر

عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١

منه		له	
		39500	من حـ/ المتاجرة (مجمل الربح)
٣٦٠٠	إلى حـ/ إيجارات	٧٢٠٠	من حـ/ إيراد العقار
٦٠٠٠	إلى حـ/ مخصص إهلاك المباني		
١٦٠٠	إلى حـ/ مخصص إهلاك الأثاث		
٣٥٥٠٠	إلى حـ/ رأس المال (صافي الربح)		
46700		46700	

الميزانية العمومية في ٢٠٠٧/٢١/٣١

الأصول				حقوق الملكية والخصوم			
			أصول ثابتة				**حقوق الملكية**
			عقارات			١٥٠٠٠٠	راس المال
	٢٠٠٠٠		أراضي			٣٥٥٠٠	(+) صافي الربح
		٣٠٠٠٠	مباني			١٨٥٥٠٠	
	٢١٠٠٠	٩٠٠٠	(-) مخصص الإهلاك			٥٠٠٠	(-) المسحوبات
	٤١٠٠٠				١٨٠٥٠٠		
	٦٠٠٠		آلات				
		٢٠٠٠٠	أثاث				
	١٤٤٠٠	٥٦٠٠	(-) مخصص الإهلاك				
١١٥٤٠٠			مجموع الأصول الثابتة				
			أصول متداولة				**خصوم متداولة**
	٣٠٠٠٠		بضاعة آخر المدة			١٠٠٠٠	بنك (سحب على المكشوف)
	٢٠٠٠٠		أوراق القبض			٨٠٠٠	دائنون
	٣١٠٠٠		نقدية			٥٠٠	أوراق دفع
٨١٠٠٠			مجموع الأصول المتداولة		١٨٥٠٠		مجموع الخصوم المتداولة
			أرصدة مدينة أخرى				
	١٠٠٠		تأمين إيجار				
	٤٠٠		إيجار مدفوع مقدماً				
	١٢٠٠		إيراد عقار مستحق				
٢٦٠٠			مجموع الأرصدة المدينة الأخرى				
١٩٩٠٠٠			**مجموع الأصول**		١٩٩٠٠٠		**مجموع حقوق الملكية والخصوم**

التمرين السابع

أ – فيما يلي الأرصدة المستخرجة من دفاتر "محلات الأمانة" في ٢٠٠٦/١٢/٣١ (المبالغ بالدينار):

٢٠٠٠٠٠ أراضي – ١٠٥٠٠٠ المباني – ٤٥٠٠٠ مجمع إهلاك المباني – ٥٠٠٠٠ الأثاث – ١٨٠٠٠ مجمع إهلاك الأثاث – ٤٠٠٠٠ المشتريات – ١٦٠٠٠٠ المبيعات – ٢٠٠٠٠ بضاعة أول المدة – ٣٠٠٠ مردودات المبيعات – ٥٠٠٠ مردودات المشتريات – ٢٠٠٠ خصم مسموح به – ٤٠٠٠٠ استثمارات في أوراق مالية قصيرة الأجل – ٣٠٠٠ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية – ٢٠٠٠٠ أوراق القبض – ٣١٠٠٠ المدينون – ٣٠٠٠ ديون معدومة – ٢٠٠٠ مصروفات الإعلان – ٢١٠٠٠ نقدية بالبنك – ٢٠٠٠ مصروفات نقل المشتريات – ٢٢٠٠ مصروفات نقل المبيعات – ١٩٠٠٠ نقدية بالخزينة – ٢٥٠٠٠ أوراق دفع – ٢٠٠٠ مخصص ديون مشكوك فيها – ٩٢٠٠ الدائنون – ٣٠٠٠ إيراد أوراق مالية – ١١٠٠٠ الأجور والمرتبات – ١٠٠٠ خصم مكتسب – ٣٠٠٠٠٠ رأس المال.

فإذا علمت ما يلي:–

١. قدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ ٢٥٠٠٠ج بالتكلفة– ومبلغ ٢٧٠٠٠ج بسعر السوق.
٢. تستهلك المباني بمعدل ٥% (قسط ثابت) والأثاث بمعدل ٢٠% (قسط متناقص).
٣. الأجور والمرتبات الخاصة بشهر ديسمبر ٢٠٠٦ لم تدفع بعد.
٤. القيمة السوقية للأوراق المالية ٣٥٠٠٠ج.

٥. أعدم عند الجرد دين مستحق على أحد المدينين قيمته ١٠٠٠ج ويراد تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها بمعدل ٥%.

٦. إيراد الأوراق المالية عن السنة المالية ٢٠٠٦ يقدر بمبلغ ٥٠٠٠ج.

المطلوب:

١ – إعداد قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠٠٦,/١٢/٣١

٢ – إعداد قائمة المركز المالي في ٢٠٠٦/١٢/٣١.

الحل

المطلوب رقم (١)

محلات الأمانة
قائمة الدخل
عن السنة المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١

إجمالي المبيعات			١٦٠٠٠٠
يخصم: مردودات المبيعات		٣٠٠٠	
الخصم المسموح به		٢٠٠٠	(٥٠٠٠)
صافي المبيعات			١٥٥٠٠٠
يخصم: تكلفة المبيعات			
بضاعة أول المدة		٢٠٠٠٠	
يضاف: صافي المشتريات			
إجمالي المشتريات	٤٠٠٠٠		
+ نقل المشتريات	2000		
(–) مردودات المشتريات	(٥٠٠٠)		
(–) خصم مكتسب	(١٠٠٠)	36000	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع		56000	
(–) بضاعة آخر المدة		(٢٥٠٠٠)	
تكلفة البضاعة المباعة		31000	
تكلفة المبيعات			(31000)
مجمل الربح			124000

يضاف: إيرادات أخرى			
إيراد أوراق مالية		٥٠٠٠	
مخصص ديون مشكوك فيها		٥٠٠	٥٥٠٠
يخصم: مصروفات أخرى			
مخصص إهلاك المباني		٥٢٥٠	
مخصص إهلاك الأثاث		٦٤٠٠	
م نقل المبيعات		2200	
الاجور والمرتبات		١٢٠٠٠	
مخصص هبوط أسعار أوراق مالية		٢٠٠٠	
ديون معدومة		٤٠٠٠	
مصروفات إعلان		٢٠٠٠	(33850)
صافي الربح (الدخل)			٩٥٦٥٠

المطلوب رقم (٢)

محلات الامانة

قائمة المركز المالى

في ٢٠٠٦/١٢/٣١

	القيمة الدفترية	مخصص الإهلاك	الصافي
الأصول الثابتة			
أراضي	٢٠٠٠٠٠	–	٢٠٠٠٠٠
مباني	١٠٥٠٠٠	٥٠٢٥٠	٥٤٧٥٠
أثاث	٥٠٠٠٠	٢٤٤٠٠	٢٥٦٠٠
مجموع الأصول الثابتة			٢٨٠٣٥٠
الأصول المتداولة			
بضاعة آخر المدة		٢٥٠٠٠	
مدينون	٣٠٠٠٠		
(–) م. د. ك	(١٥٠٠)	٢٨٥٠٠	
أوراق القبض		٢٠٠٠٠	
استثمارات أوراق مالية	٤٠٠٠٠		
(–) مخصص هبوط أسعار	(٥٠٠٠)	٣٥٠٠٠	
نقدية بالخزينة		١٩٠٠٠	
نقدية بالبنك		٢١٠٠٠	
أرصدة مدينة أخرى			
إيراد أوراق مالية مستحقة		٢٠٠٠	
إجمالي الأصول المتداولة		١٥٠٥٠٠	

يطرح: الخصوم المتداولة			
دائنون	٩٢٠٠		
أوراق الدفع	٢٥٠٠٠		
أرصدة دائنة أخرى			
أجور ومرتبات مستحقة	١٠٠٠		
إجمالي الخصوم المتداولة		(٣٥٢٠٠)	
رأس المال العامل			**١١٥٣٠٠**
إجمالي الاستثمار			٣٩٥٦٥٠
ويتم تمويله كما يلي:			
حقوق الملكية			
راس المال		٣٠٠٠٠٠	
+ صافي الدخل		٩٥٦٥٠	
إجمالي تمويل الاستثمار			٣٩٥٦٠٠